عمل النساء الغير مأجور

وجهة نظر نقابية

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

حقوق النشر محفوظة للاتحاد
العربي للنقابات الطبعة الاولى
باللغةالعربية
٢٠٢١

تقديم

على الرغم من لغة الارقام والبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، تفيد بلوغ معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل ١٨,٤ في المائة، وهو المعدل الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤٨ في المائة. على النقيض من ذلك، تتجاوز معدلات مشاركة الرجل في سوق العمل نسبة ٧٧ في المائة مقابل المتوسط العالمي ٧٥ في المائة. كما أن تَواجد النساء في المناصب الإدارية متدنٍ في الدول العربية، حيث أن نسبة ١١ في المائة فقط منهن يشغلن مناصب إدارية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٧,١ في المائة، الا انه يلاحظ أن العمل غير المأجور في رعاية الأطفال المرأة تنفق عدداً من الساعات يزيد بنحو خمس مرات عما ينفقه الرجل في أعمال الرعاية غير المأجورة. من جهة أخرى تبلغ نسبة بطالة المرأة في الدول العربية ١٥,٦ في المائة، وهي ثلاثة أضعاف المعدل العالمي

ففي العديد من المجتمعات ، يشمل الدور الاجتماعي للمرأة «الولادة ، ورعاية الأطفال ، وكبار السن ، والمعاقين ، وإعداد الطعام والملابس ، وجمع المياه ، والألعاب النارية ، من بين أمور أخرى». [٢٠] علاوة على ذلك ، فإن الأدوار الجنسانية للمرأة مبنية اجتماعياً داخل الاقتصاد أيضًا ، لأنه يمكن استبدال مساهماتهن الاقتصادية بسهولة للرجال من خلال الزواج مرة أخرى أو من خلال الدفع مقابل خدمات الرعاية ؛ يمكن شراء وبيع أعمال الرعاية ، لكن الغالبية العظمى من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ولا يتم احتسابها رسميًا.

وهكذا ، تعززت الأدوار الجنسانية التي تم تحديدها اجتماعيا للرجل باعتباره المعيل الذي تعتمد عليه المرأة ، والنساء كأعضاء في المجال المنزلي ، من خلال الدوافع الاقتصادية التي تطرح العلاقات بين الجنسين على أنها تبادل للدعم مقابل الخدمة. ففي مجال «أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر» ، يتحمل الرجال عادة مسؤولية أقل بكثير من النساء بسبب «تقسيم العمل بين الجنسين» الذي تم إنشاؤه اجتماعيًا والذي يحدد واجب «رعاية العمل» للمرأة.
فالعمل غير مدفوع الأجر هو سمة يومية من سمات حياة كل فرد ، في جميع الأسر والمجتمعات. دورها في دعم رفاه الأفراد والأسر والمجتمعات لا جدال فيه. يمكن أن يأخذ شكل السلع والخدمات المقدمة داخل الأسر والأسر ، أو المقدمة للآخرين من خلال العمل التطوعي أو غيرها من الأنشطة غير مدفوعة الأجر.

على الرغم من ذلك ، يمكن أن يظل العمل غير مدفوع الأجر غير مرئي ، في كل من السياسات والإحصاءات. ومع ذلك ، يتزايد الاعتراف بأهميتها وضرورة فهم طبيعتها ودورها. كان أحد انعكاسات ذلك هو تضمين أهداف التنمية المستدامة هدفًا لتقدير وتقدير الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (الهدف ٥,٤) في إطار الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين. عند تحديد هذا الهدف ، تهدف خطة عام ٢٠٣٠ إلى معالجة عدم المساواة المستمرة بين الجنسين في العمل بأجر وبدون أجر ، كأساس ضروري للنمو الشامل والتنمية.

تعتبر أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر عاملًا جوهريًا حيث تُساهم في رفاهية الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم بالإضافة إلى أنها تُشكل جانبًا مهمًا من جوانب النشاط الاقتصادي ، حيث يقضي الأفراد كل يوم وقتًا طويلاً في الطهي والتنظيف والعناية بالأطفال والمرضى وكبار السن، وعلى الرغم من أهمية هذه الأعمال لرفاهية الأفراد، إلا أنه عادةً ما يتم استبعاد أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من جداول أعمال السياسات، بسبب سوء الفهم الشائع بأنه من الصعب جدًا قياس أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وأن هذه الأعمال هي أقل صلة بالسياسات، وذلك على عكس تدابير العمل القياسية في سوق العمل.

وتقدرُ قيمةُ الرعايةِ الأُسَريّة، والعملِ المنزليّ غير مدفوعيّ الأجر بحوالي ١٠٪ إلى ٣٩٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ في غالبيةِ الدول، مما يَحرِمُ قطاعاتٍ اقتصاديّة مثل: التّصنيع، أو التجارة، أو النقل من مساهمةِ جزءٍ كبير من العمالةِ؛ نتيجة قيامها بأعمالٍ غير مدفوعة الأجر.

هناك حاجةٌ ماسة إلى سياساتٍ تساعدُ على توفيرِ الخدمات الاجتماعيّة، والبنية التحتية الأساسيّة التي تعززُ تقاسمَ الأعمال المنزليّة، والرعاية بين الرجال، والنساء بما يحققُ المساواة بين الجنسين، ويعملُ على إيجادِ المزيد من الوظائفِ مدفوعة الأجر في اقتصادِ الرعاية؛ لتسريعِ التقدم، والتمكينِ الاقتصاديّ للمرأة. فعادة ما تتحمل المرأة الأعباء المنزلية بسبب القيود التي تفرضها الأعراف الاجتماعية، أو عدم توافر الخدمات العامة والبنية التحتية، أو غياب السياسات الداعمة للأسرة.

ويعد الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها قضيةُ ملحة للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في العالم العربي، حيث إن أعلى نسبة من الإناث إلى الذكور من حيث الوقت المنقضى في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر توجد بالدول العربية وتشهد المنطقة أيضًا أدنى معدل لمشاركة الإناث في الاقتصاد المدفوع الأجر في الاقتصاد مقارنة بأي منطقة في العالم.

كما تعد الاتجاهات الديموغرافية المتغيرة، بما فيها انخفاض معدلات الخصوبة، وشيخوخة السكان، وتزايد انتشار الأسر النواة، من الأنظمة التي تشكل تحديات لتقديم الرعاية التي تعتمد على عمل المرأة غير المدفوع الأجر. ويتطلب تلبية الاحتياجات غير الملباة لرعاية الأطفال الصغار وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوى/ذوات الإعاقات استثمارات في تطوير خدمات الرعاية المدفوعة الأجر.

فالاعتراف بالقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي لا يُنصف النساء كفئة اجتماعية فقط، بل يُنصف شريحة واسعة من العاملات المهاجرات واللاجئات اللواتي يعملن في ظروف غير عادلة هي أشبه بالعبودية بسبب عدم الاعتراف بالعمل المنزلي كعمل يستلزم ضمانات وحقوق للعامل فيها».

فعندما يُصبح للعمل المنزلي قيمة اقتصادية، تنتفي النظرة الدونية السائدة للعمل المنزلي، مُشيرةً الى أن «هناك نظرة دونية للعمل المنزلي حتى بين بعض النسويات، إذ يرين أنه لا يتيح للمرأة تحقيق ذاتها»، ولافتةً الى أن عدم الاعتراف بالعمل المنزلي هو استغلال مُضاعف للنساء اللواتي يجدن أنفسهن مجبورات على العمل خارج المنزل وداخله.

ولطالما تقضي النساء في العادة وقتًا أطول في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنةً بالرجال، ونظرًا للأعراف الاجتماعية الجنسانية التي تنظر إلى عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر على أنه مقصور على النساء، فإن النساء في مختلف المناطق والطبقات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافات تقضي جزءًا كبيرًا من يومهن في تلبية تلك التوقعات المتعلقة بأدوارهن الإنجابية و المنزلية ، وذلك بالإضافة إلى أنشطتها مدفوعة الأجر، مما يخلق عبئاً مضاعفاً من العمل على المرأة.

وبهذا الشأن، يؤكد الاتحاد العربي للنقابات أن عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي من أهم الأمور التي تؤثر على الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل، كما ويؤكد بأن لهذه الفجوة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر آثار كبيرة على قدرة المرأة على المشاركة بنشاط وفاعلية في سوق العمل ونوعية فرص العمل المتاحة لها.

فالوقت عبارة عن مورد محدود ، ينقسم بين العمل والترفيه، والأنشطة الإنتاجية والإنجابية، والعمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر، وكل وقت تقضيه المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يقلل من الوقت المتاح لها لاستغلاله في الأنشطة المتعلقة بالسوق أو الاستثمار في مهاراتها التعليمية والمهنية.

وسيتم في هذه الورقة التعرف على: المقصود بالعمل الغير مدفوع الأجر، وحجم الظاهرة، ومن ثم أنواع العمل غير المدفوع الأجر، الأطر التشريعية الناظمة للعمل غير مدفوع الأجر، العمل غير المأجور قضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان وطرق كيفية قياس قيمة العمل غير مدفوع الأجر، كيفيات تقدير المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل غير المأجور، تقييم للحالة ولواقع عمل النساء غير المأجور في المنطقة العربية (نماذج متوفرة)، وآثار العمل غير مدفوع الأجر على النساء، وكيفيات وحلول مقترحة للتخفيف من آثار العمل غير مدفوع الأجر.

المقصود بالعمل غير المدفوع الأجر

حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، يُقدّر العمل المنزلي غير المأجور الذي تقوم به المرأة بنحو ثلث الإنتاج الاقتصادي في العالم. وفي البلدان النامية، يُقدّر أن ساعات عمل المرأة تزيد على ساعات عمل الرجل بنسبة ٣٠٪. ويعود بشكل مباشر كنتيجة لإيديولوجية السوق التي ترتكز على الإنتاج لخدمة الأرباح، لا لخدمة المجتمع. وبينما يجب أن تكون رعاية الأطفال هي مسؤولية اجتماعيةمشتركة، تصبح هذه المسؤولية على عاتق المرأة لوحدها بالاضافة إلى الاعمال المنزلية، فإن عمل المرأة الشاق والأبرز يتجلّى في رعاية الأولاد وإعدادهم وتربيتهم. ولا شك أن رعاية الأولاد دون مقابل تكفل للرأسمالية حريّة التحكّم بتحديد أجور متدنّية، وبالتالي الإمعان في الاستغلال وزيادة رؤوس الأموال، حيث كلفة إنتاج الطبقة العاملة (أي تربية عمال عاملات المستقبل) تقوم بها المراة مجاناً وهي مفصولة تماماً عن السوق.

ترتبط الساعات الطويلة التي تصرفها المرأة لرعاية الأولاد وإعدادهم للمجتمع بشكل مباشر بزيادة الإنتاج خارج مؤسسة العائلة، أي في سوق العمل. فإذا كان إنتاج المواد المُستهلَكة في السوق أمراً أساسياً لزيادة الربح، فإن عملية إنتاج الأجيال التي تكوّن قوة العمل هو أمر بالغ الأهمية اليوم لحماية هذا النظام و زيادة أرباحه.

ويعرف العمل غير المأجور بأنه العمل الذي ينتج سلع أو خدمات دون مقابل ويشمل العمل المنزلي والإنتاج المعيشي، والإنتاج غير المأجور لمواد السوق ويشمل العمل بالزراعة دون أجر، وتشكل النساء اليد العاملة الرئيسية في القطاع غير المأجور. وبصورة أوضح يمكن القول بأن الأعمالُ غير مدفوعة الأجر هي أعمالٌ لا يتلقى العاملُ فيها مقابلاً ماديًا نظيرِ القيام بها، والتي تشملُ العملَ المنزليّ لرعايةِ أفرادِ الأسرة، أو القيام بالأعمالِ المنزليّة من طبخٍ وتنظيف، أو إنتاجِ سلعٍ زراعيّة من حديقةِ المنزل، بل وتشمل أيضًا العمل التطوعيّ في الجمعيات الخيريّة، والعمل كمتدربٍ دون أجرٍ؛ للحصولِ على الخبرة المطلوبة للعمل. إضافة إلى ما سبق، يشملُ التعريفُ إنتاجَ السلعِ، والخدمات التي تُستخدمُ من أجلِ الاستهلاك الذاتيّ للأسرة دونَ مرورِه عبر السوق.

حجم ظاهرة العمل غير المأجور

تتحملُ المرأة الجانبَ الأكبر من العمل غير مدفوع الأجر؛ إذ أنها تقضي عددَ ساعاتٍ في العمل غير مدفوع الأجر في اليومِ الواحد أكثر من الرجل. فبينما يبلغُ متوسطُ ساعاتِ المرأة في عملٍ غير مدفوع الأجر حول العالم حوالي ٤,٤ ساعة في المتوسط، لا يمضي الرجلُ سوى ١,٧ ساعة في هذا العمل.

وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة ٢٠١٨، لاتزال النساء يقضين وقتاً أطول من الرجال في العمل غير المدفوع، وهذه الفجوة تزداد في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، وتتفاوت بحسب الموروث الثقافي والاجتماعي، حيث تقضي النساء والفتيات الريفيات معظم أوقاتهن بأنشطة غير مدفوعة الأجر، حيث تقتضي الأعراف الجنسانية والأدوار السائدة في المجتمعات الريفية، بأن تضطلع النساء والفتيات بمجموعة واسعة من المسؤوليات، بدءاً بالمهام المنزلية من قبيل رعاية الأطفال وطهي الطعام، وانتهاءً بأعمال غير مدفوعة الأجر في المزارع العائلية) ولقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة، أن المرأة الريفية الفقيرة تعمل ما لا يقل عن ١٦ – ١٨ ساعة يومياً، ولا يعترف بهذه الأعمال في صناعة السياسات والتخطيط لتوفير الخدمات.

وبالرغم مما ذكر أعلاه، لا تعني مشاركة الجنسين في سوق العمل مشاركةً متساويةً في أعباء المنزل ويُشير مصطلح العبء الثلاثي إلى دور النساء الإنجابي، والإنتاجي، وإدارة المجتمع؛ ويشمل الدور الإنجابي للنساء الرعاية والإعالة (الإنجاب والتربية والعناية)، ولكنهنّ يتحملن أيضاً العبء في العمل المنزلي غير المأجور. ويتعلق الدور الإنتاجي بالأنشطة التي تدرُّ دخلاً، في حين يهتم دور إدارة المجتمع في الغالب بالوظائف المتعلقة بالأنشطة المجتمعية والرعاية الصحية وما إلى ذلك.١ في معظم المجتمعات اليوم، وبحكم العادات والتقاليد، تقوم النساء بالأدوار الثلاثة، سيما في ظل البيئات الفقيرة. وبعد أن دخلت النساء سوق العمل زادت المسؤوليات الملقاة على عاتقهنّ؛ بينما يقوم الرجال، في المقام الأول، بأنشطة إنتاجية ومجتمعية سياسية، والتي عادةً ما تكسبهم المال والمكانة الاجتماعية والوصول إلى مصادر السلطة.

أنواع الأعمال غير مدفوعة الأجر

١. الرعاية الأسريّة غير الرسميّة

يقصد به الرعاية غير الرسمية وغير مدفوعة الأجر الأسريّة التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة لرعاية الاطفال أو رعاية الأقارب المسنيّن والأفراد المرضى أو الأشخاص ذوي الإعاقة، دون الحاجة لتوظيف المختصين للقيام بها أو اللجوء إلى الرعاية والمساعدة التي يقدمها الأفراد لأفراد آخرين خارج المنظمات المدنية أو التطوعية، وغالبًا ما يكون هذا العمل مشابهًا إلى حد كبير في طبيعته لمهن تقديم الرعاية مدفوعة الأجر مثل تلك المتعلقة بتوفير رعاية الأطفال، والتمريض، والرعاية المنزلية، ويقع عبء تقديمها على عاتق النساء.

٢. الأعمال التطوعية

تعتبر الأعمال التطوعية من أشكال العمل غير مدفوع الأجر الذي يمتد إلى خارج نطاق الأسرة المعيشية للفرد ليشمل أسر الآخرين والمؤسسات الاجتماعية بشكل عام. وتُصنّف الأعمال على أنها «أعمال تطوعية» إذا كانت أنشطة العمل غير مدفوعة الأجر يتم إجراؤها للمستفيدين الذين ليسوا من أفراد الأسرة المباشرين والتي لا يوجد لها أجر مباشر.

ويشمل العمل التطوعي جميع الأعمال المنجزة للمنظمات الرسمية بالإضافة للرعاية المقدمة بطريقة غير رسمية من قبل الأفراد لأفراد آخرين. .ويسود العمل التطوعي النسائي في المؤسسات والقطاعات المرتبطة بعمل الرعاية للإناث مثل المدارس، والمستشفيات، والخدمات التطوعية المتعلقة برعاية المسنين والأطفال.

٣. الأعمال غير مدفوعة الأجر في أماكن العمل مدفوعة الأجر

في بعض الحالات تقوم النساء بأعمال غير مدفوعة الأجر في أماكن عملها الرسميّة، وذلك بقيامها بواجبات إضافية خارج متطلبات وظيفتها الرسمية كما أنها غير مرتبطة بمهامها الرسميّة، غالبًا ما يتم اعتبارها بشكل خاطئ على أنها «عمل تطوعيّ»، وتشمل هذه الأنشطة التنظيف، وتقديم الرعاية غير الرسمية، وخدمة الأفراد الآخرين، والحفاظ على العلاقات الشخصية، حيث يمكن أن يتضمن النشاط الأخير العمل التعاطفي، عندما يضطر الموظفين في بعض الأحيان لإقامة علاقات شخصية عن طريق الاستماع، والاهتمام بالاحتياجات العاطفية، لعملائهم، أو زملائهم في العمل، أو أرباب العمل.

وفي هـذا المضـمار، فقـد يشـمل العمـل غـير مدفـوع الأجـر أماكـن العمـل مدفوعـة الأجـر مـن خـلال عمليـات توطـين المهاجريـن. وتكـون عـلى نحـو يُطلـب مـن العديـد مـن المهاجريـن الذيـن يتطلعـون إلى الحصـول عـلى عمـل في مجـالات تخصصهـم اكتسـاب «خـبرة عمـل « في شـكل عمـل غـير مدفـوع الأجـر. فبينـما يسـمى هـذا العمـل رسـميًا «العمـل التطوعـي» ، فإنـه يختلـف عـن التعريفـات القياسـية للعمـل مـن حيـث الدافـع والخـبرة والقطـاع.

فقـد يُجـبر المهاجـرون عـلى القيـام بعمـل غـير مدفـوع الأجـر بسـبب اسـتبعادهم مـن سـوق العمـل. فعملهـم غـير مدفـوع الأجـر ليـس ثانويًـا لأماكـن العمـل ، كمسـاعدين ؛ بـدلا مـن ذلـك ، فإنهـم يـؤدون وظائـف مماثلـة مثـل العـمال بأجـر. كـما أن المهاجريـن الذيـن يقومـون بعمـل غـير مدفـوع الأجـر للحصـول عـلى «خـبرة عمـل» لا يـؤدون فقـط عمـلًا غـير مدفـوع الأجـر في وكالات غـير ربحيـة أو مجتمعيـة ولكـن أيضًـا في الـشركات الربحيـة (مثـل البنـوك) والقطـاع العـام .

٤. العمل المنزلي غير مدفوع الأجر

ترجـع الأعـمال المنزليـة إلى مراحـل اجتماعيـة بدائيـة، مـن بقايـا الصناعـات الحرفيـة والعائـدة إلى تقسـيم قديـم للعمـل، سـابق لظهـور السـوق والسـلع، حيـث كان الرجـل يختـص بالصيـد والأعـمال العضليـة، في حـين كانـت المـرأة تقـوم بإشـعال النـار، وصناعـة الخبـز وسـلق القمـح وغيرهـا مـن الأعـمال المنزليـة.

يعـد مفهـوم العمـل المنـزلي في الفكـر الاقتصـادي كافـة الخدمـات التـي يتـم إنتاجهـا واسـتهلاكها مجانـاً داخـل الأسرة، ويشـمل العنايـة بالمنـزل وتجهيزاتـه وإعـداد وتقديـم الطعـام وشراء المسـتلزمات المنزليـة، ورعايـة وتربيـة الأطفـال ورعايـة أفـراد الأسرة والمسـنين، وغيرهـا مـن الأعـمال التـي تقـع بشـكل رئيـسي عـلى عاتـق المـرأة.

يقـع عـلى عاتـق النسـاء، سـواء كانـت لهـن وظائـف مدفوعـة الأجـر أو لا، القيـام بالأعـمال المنزليّـة مـن طبـخ، أو تنظيـف، أو العنايـة بالمنـزل وصيانتـه وترتيبـه، مـما يقلـل مـن سـاعات الفـراغ لديّهـن ويجعلهُـنّ أكـثر عرضـة لفقـر الوقـت مقارنـة بالرجـال، وقـد تسـتخدم بعـض الأسر موظفـين مدفوعـين الأجـر للقيـام بهـذه المهـام المنزليّـة. ولكـن السـمة الغالبـة قيـام النسـاء بالجـزء الأكـبر مـن الأعـمال المنزليـة غـير مدفوعـة الأجـر. وبالرغـم مـن الاتجاهـات كبـيرة لزيـادة دور الرجـال في هـذه الأعـمال، إلا أن النصيـب الأكـبر منهـا يكـون عـلى وقـت وجهـد النسـاء، مـما يحرمهـن مـن دخـول إضافيّـة أو وقـت إضـافيّ يمكـن اسـتغلاله في وظائـف تـدر عليهـن دخـولًا.

ولمعرفـة حجـم هـذه الظاهـرة يمكـن القـول بـأن الفكـر الاقتصـادي النسـوي أنتـج مفهومـاً للعمـل المنـزلي غـير المدفـوع عـلى أنـه منتـج لفائـض قيمـة، وأن النسـاء يتعرضـن للاسـتغلال حيـث يسـتفيد الرجـال مـن فائـض القيمـة، نظـراً لأن النسـاء تقـوم بخدمـات النظافـة والطعـام وتربيـة الأطفـال مجانـاً، وهـذا العمـل يحـد مـن قـدرة النسـاء لدخـول سـوق العمـل، والحصـول عـلى دخـل مسـتقل ويسـهم في ظاهـرة تأنيـث الفقـر

٥. أنشطة الزراعة المنزلية غير مدفوعة الأجر

تشكل الأنشطة القائمة على الزراعة المنزلية لإنتاج محاصيل زراعية للاستخدام الذاتي بهدف الوصول إلى حد الكفاف نوعًا آخر من العمل غير مدفوع الأجر الذي تؤديه النساء في الغالب والذي يُقدّر بأقل من قيمته الاجتماعية ويجعله غير مرئي في الحسابات الاقتصادية للعمل. وتشمل أنشطة زراعة الخضروات، وجلب الأخشاب والمياه، ورعاية الماشية، وهي مهمة بشكل خاص لاقتصاديات الأسر الزراعية، ويمكن أن تكون قيمة إنتاج هذا القطاع أكبر بكثير من قيمة إنتاج قطاعات اقتصادية أخرى كالتصنيع والتجارة إذا ما تم إضافته لحسابات الناتج المحلي الإجمالي، مما يحرم الاقتصاد من اعتبار مساهمة هذا القطاع في الواقع العملي للعديد من الدول خاصة الدول الناميّة.

٦. العمل الأسريّ غير مدفوع الأجر

يجري هذا المفهوم على المساهمات المباشرة التي يقدمها أفراد الأسرة غير مدفوعة الأجر في الإنتاج المنزلي بغرض البيع في السوق، وهو نمط من الأعمال يتم احتسابها رسميًا ضمن دخل فرد واحد فقط من أفراد الأسرة. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر أحد أفراد الأسرة بشكل قانوني مالكًا أو رائد أعمال لشركة ما، ولكن هناك العديد من الأقارب الذين يساعدون في عمليات الشركة دون أن يكون لهم ظهور رسميّ في السجلات الرسميّة، وغالبًا ما يكونون من النساء، زوجات أصحاب الأعمال أو أبنائهم، مما يحرمهم من أبسط حقوقهم في الحصول على دخول، أو تأمينات اجتماعيّة أو مساعدات حكوميّة.

٧. العمل الإنجابي

في حين أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ليست بيولوجية بالكامل ، فإن العمل الإنجابي (جزئيًا) هو كذلك. تعتقد ديبرا ساتز أن العمل الإنجابي هو «نوع خاص من العمل لا ينبغي معاملته وفقًا لمعايير السوق» ؛ ويشمل الإنجاب وتربية / رعاية الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين. الحمل هو فعل لا يمكن أن يؤديه إلا أولئك الذين لديهم أعضاء تناسلية أنثوية ، مما يجعله عملًا بيولوجيًا لا رجعة فيه. من المتوقع أن تكون النساء المتزوجات ، والأمهات العازبات ، أو غيرهن من أفراد الأسرة (مثل الأشقاء الأكبر ، والعمات ، وما إلى ذلك) الفاعلين الأساسيين في هذا العمل الإنجابي غير المأجور في حياتهم الشخصية ، بالإضافة إلى الضرورة الاقتصادية لدخول المنتج ، قوة عاملة مدفوعة الأجر. تندرج تربية الأطفال تحت كل من العمل الإنجابي والرعاية ، لذلك ، بعد الرضاعة الطبيعية ، يمكن لأي فرد من أفراد الأسرة تولي هذه الوظيفة

الأطر التشريعية الناظمة للعمل غير مدفوع الأجر

- يعتـرف إعـلان ومنهـاج عمـل بيجيـن المعتمـد مـن قبـل الأمـم المتحـدة فـي ١٩٩٥ بالإسـهام الكبيـر لعمـل المـرأة غـير المدفـوع الأجـر وخاصـة الرعـائي والمنـزلي في الإقتصـاد. فلقـد أولى إعـلان منهـاج عمـل بيجيـن اهتمامـا واسـع النطـاق لموضـوع إبـراز المجـال الشـامل لـكل أشـكال عمـل المـرأة، بمـا في ذلـك العمـل المنـزلي غيـر المـؤدى عنـه، و ذلـك بغيـة تصحيـح الاسـتنتاجات الخاصـة بالفـوارق بيـن الجنسـين في المسـاهمة في إنتـاج الـثروة الوطنيـة.

وعليـه، و منـذ هـذا الإعـلان، توسـعت دائـرة الاعـتراف بأهميـة هـذا الموضـوع وبمختلـف أبعـاده وذلـك في عـدة محطـات و مـن خـلال العديـد مـن التوصيـات، لعـل أبرزهـا مـا جـاء في توصيـات لجنـة ستيغليتز-سـين-فيتوسي، و كان آخرهـا مـا تـم التنصيـص عليـه في إطـار أهـداف التنميـة المسـتدامة.

- تطالـب اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة (سـيداو) الـدول ألأطـراف بتعديـل الأعـراف الإجتماعيـة التمييزيـة وتوفيـر الخدمـات الإجتماعيـة الأساسـية لتمكيـن النسـاء والرجـال مـن المشـاركة المتسـاوية فـي العمـل والحيـاة العامـة. وتحـث سـيداو الحكومـات علـى توفيـر أنظمـة الدعـم والبنـى التحتيـة، مثـل مرافـق رعايـة الأطفـال واسـتحقاقات الأمومـة والأبـوة وغيرهـا مـن الخدمـات التـي تسـاعد علـى الحـد مـن أعمـال الرعايـة وإعـادة توزيعهـا.

- يعد الاعتراف بأعمـال الرعايـة غيـر المدفوعـة الأجـر خطـوة حاسـمة نحـو تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة بحلـول العـام ٢٠٣٠ ، حيـث يحتـوي الهـدف الخامـس علـى تحقيـق المسـاواة بيـن الجنسـين وتمكيـن جميـع النسـاء والفتيـات بحلـول ٢٠٣٠ من تحقيق الاعتـراف بأعمـال الرعايـة غيـر مدفوعـة الاجـر والعمـل المنزلـي وتقديرهـا مـن خـلال توفيـر الخدمـات العامـة والبنـى التحتيـة ووضـع سياسـات الحمايـة الإجتماعيـة وتعزيـز تقاسـم المسـؤولية داخـل الأسـرة المعيشـية والعائلـة، حسـبما يكـون ذلـك مناسـبًا علـى الصعيـد الوطنـي

- مطالبات لجنة شـؤون المرأة في الأمم المتحدة بسـد الفجـوة الجندريـة للتخفيـف مـن أعمـال الرعايـة والعمـل المنزلـي غيـر المدفوعـة الأجـر وإعـادة توزيعهـا، كـي لا تقـع علـى النسـاء بشـكل غيـر متناسـب.

- وقـد تبنـت الحركـة النسـوية العالميـة مطلـب تضميـن العمـل المنـزلي غـير المدفـوع في الحسـابات القوميـة، وتبلـور هـذا في إعـلان بيجـين عـام ١٩٩٥ لمؤتمـر المـرأة العالمـي، ولقـد اعترفـت لجنـة الإحصـاء الأمميـة في الأمـم المتحـدة بـضرورة إعـداد حسـابات تكميليـة، تختـص بإحصـاءات العمـل المنـزلي، وحـددت الأعـمال غـير المدفوعـة بأعـمال الخدمـات المنزليـة، أعـمال الرعايـة، أعـمال خدمـة المجتمـع.

- علـى الرغـم مـن تنـوّع الأعـمال غـير مدفوعـة الأجـر وتعـدد آثارهـا الاقتصاديّـة، الا أن هنـاك اهتمامًـا متزايـدًا فيهـا، للحـد مـن آثارهـا علـى النسـاء بهـدف تحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين، وحمايـة النسـاء مـن الاسـتغلال، وهنـاك العديـد مـن الـدول التـي قامـت بسـن تشريعـات قانونيّـة تقلـل مـن آثارهـا السـلبيّة، بتوفيـر مـن يقـوم بمسـاعدة الأسـر التـي تعـاني منهـا، ومـع ذلـك فـإن حجـم الأعـمال غـير مدفوعـة الأجـر حـول العـالم لازال مجهـولًا.

دور الأعراف الاجتماعية في تفسير عدم المساواة بين الجنسين في مسؤوليات الرعاية

يمكن أن تفسر الأعراف الاجتماعية التمييزية أيضًا عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، حيث يمكن تفسير بعض هذه التفاوتات بين الجنسين في استخدام الوقت من خلال العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، مثل مستويات التعليم والثروة، ومع ذلك، فإن نصف إلى ثلثي هذا التفاوت لا يزال غير مبرر ويعتبر تمييزًا ، ولا تزال أوجه عدم المساواة في مسؤوليات الرعاية قائمة حتى بين الأسر المعيشية الأكثر ثراءً وتعليمًا، حيث تساهم النساء بأكثر من ٦٠٪ من الوقت المخصص للأعمال المنزلية والرعاية، بغض النظر عن حالة التوظيف أو الدخل أو مستويات التعليم.

تتحدد فرص وسلوكيات النساء والرجال بنفس القدر من خلال الأنظمة الاجتماعية، بما في ذلك الأدوار والمعتقدات التقليدية للجنسين، كما تحددها ظروف المجتمعات والدول التي يعيشون فيها، فالأنظمة الاجتماعية (مثل القوانين الرسمية وغير الرسمية والأعراف والممارسات الاجتماعية) تُشكل أو تُقيد القرارات والاختيارات وسلوكيات المجموعات والمجتمعات والأفراد ، حيث تؤثر الأنظمة الاجتماعية على أدوار الجنسين من خلال تحديد السلوكيات التي تعتبر مقبولة أو غير مقبولة في المجتمع، فالعمل مقابل أجر يعتبر مهمة الذكور في معظم المجتمعات، بينما يُنظر إلى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على أنها مجال عمل للمرأة.

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومشاركة الإناث في القوى العاملة

- يرتبط مقدار الوقت المخصص لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر ارتباطًا عكسياً مع مشاركة الإناث في القوى العاملة ، ففي الدول التي تقضي فيها النساء ما متوسطه خمس ساعات في أنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن ٥٠٪ من النساء في سن العمل نشيطات (أي يعملن أو يبحثن عن عمل)، وفي الدول التي تقضي فيها النساء ثلاث ساعات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن نسبة النساء الناشطات تصل إلى ٦٠٪ من القوى العاملة، ولذلك فإن الانخفاض في عمل الرعاية غير مدفوع الأجر للمرأة يرتبط بزيادة قدرها عشر نقاط مئوية في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بالنسبة لمستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل الخصوبة، ومعدل بطالة الإناث، وتعليم الإناث، ومعدل التحضر، وإجازة الأمومة.

- ترتبط أوجه عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أيضًا بالفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة، فكلما زاد عدم المساواة في توزيع مسؤوليات الرعاية بين النساء والرجال، زادت الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة. في الدول التي تقضي فيها النساء ما يقرب من ثمانية أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإنهن يمثلن ٣٥٪ فقط من السكان العاملين النشطين.

- وعندما ينخفض الفارق إلى أقل من ضعف الوقت، تزداد مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى ٥٠٪ من السكان النشطين بالنسبة لمستوى معين من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل الخصوبة، ومعدل التحضر، وإجازة الأمومة، وعدم المساواة بين الجنسين في البطالة و التعليم. وبالتالي، عندما يزداد عدم المساواة بين الجنسين في الوقت المخصص لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن حالة توظيف الإناث بالنسبة للرجل تزداد سوءً.

- إن التوزيع غير المتكافئ لمسؤوليات الرعاية يوضح لنا لماذا لم يؤدي تقليص الفجوات بين الجنسين في التعليم إلى تقليص الفجوات بين الجنسين في التوظيف في بعض الدول، فالنساء في الدول ذات المسؤولية العالية عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من المرجح أن يكون لديهن مستويات أقل من النشاط الاقتصادي، لذلك على الرغم من تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم، لم تتمكن هذه الدول من تعظيم العوائد من هذا الاستثمار ولديها فجوات مستمرة بين الجنسين في مخرجات التوظيف. ومع ذلك، فإن الدول التي لديها سياسات ملائمة للأسرة تعزز توازنًا أفضل بين العمل والحياة الأسرية لكلا الوالدين، تشهد ارتفاعًا في معدل النشاط الاقتصادي للإناث، والدول التي لديها سياسات أسرية تهدف إلى تعزيز التوازن بين العمل والحياة الأسرية لكلا الوالدين بشكل أفضل، تشهد ارتفاعًا في معدل النشاط الاقتصادي للإناث.

العمل غير المأجور قضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان

يعد العمل غير المأجور قضية من قضايا قوق الانسان، بحسب ما اعتبرته المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الفقر المدقع، ماجدالينا سيبولفيدا، في بيان لها أمام اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الثالثة) في نيويورك، حيث دعت الدول إلى الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر باعتبارها قضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان».

فقد اعتبرت المقررة أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي أساس كل مجتمعاتنا، وهي حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فإنه غالبا ما يتجاهلها صانعو السياسات أو ينظرون إليها كأمر مفروغ منه. «وأكدت أن هذا له أثرا سلبيا على فقر المرأة وتمتعها بحقوقها.وفي التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

وبالنسبة للجنة الثالثة فأنه في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، تعمل المرأة لساعات أطول من الرجل عندما يؤخذ في الاعتبار العمل غير المدفوع، إلا أنها تحصل على تعويض مالي وتقدير أقل.وشددت المقررة الخاصة على أهمية أن تنظر سياسات الدولة للرعاية باعتبارها مسؤولية اجتماعية وجماعية وضمان تأمين الخدمات العامة الضرورية والبنية التحتية، بما في ذلك رعاية الأطفال، والرعاية الصحية، وتوفير المياه والطاقة، وخاصة في المناطق المحرومة.

تقاسم النساء والرجال الأعمال المنزلية ضرورة للتنمية

رغم أهمية الاتفاقيات الدولية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين في تحسين ظروف العمل وردم الفجوة الاقتصادية بينهما، إلا أنّه لا وجود، حتى اليوم، لتشريعاتٍ تسلط الضوء على عمل المرأة المنزلي؛ حيث تتجاهل النُهُج الاقتصادية التقليدية، وكذلك البرامجُ الإنمائيةُ التقليديةُ الإسهاماتِ الاقتصادية التي تقدمها المرأة، وهنا نخصُّ التجاهل الكلي للقيمة الاقتصادية لعملها المنزلي والمحلي غير المأجور؛ إذْ لا تظهر في الحسابات القومية وفي الإحصاءات السكانية. ولو حُسبت قيمة أعمال النساء بشكلٍ أوفى لاتّضح دور المرأة الكبير في عملية التنمية. وللقيام بذلك، يلزم اعتماد نُهُج جديدة وإعداد بياناتٍ أفضل تتعلق بالتنمية؛ تكون محسوبةً على التقسيم الجنساني بين النساء والرجال.

هناك حسابان للدخل المادي على مستوى الأسرة: حساب تقليدي، يأخذ بعين الاعتبار تقدير الدخل المنظور الناتج عن العمل المأجور، وهذا حساب ذكوري يظهر فيه الرجل المعيل الأساسي لأسرته. وحساب غير تقليدي، يؤكد أن العمل المبذول (طالما أنّ له قيمةً اقتصاديةً واجتماعيةً نافعةً للأسرة والمجتمع) له قيمة مالية؛ سواءً أكان مأجوراً أم غير مأجور. ويمكن حسابه وتقديره بأساليب وأدواتٍ إحصائيةٍ واقتصادية جديدة.

ويبقى أن الأهم من هذه المقارنة هو العلاقة بين هذه الثنائية، والتساؤل إنْ كان العمل الإنتاجي سيكون ممكناً، وتطوّر المجتمعات سهلاً لو تمّ توفير الدعم والتمكين النساء؛ من خلال الاعتراف بالأعمال التي يقمن بها، سواءً في المجال الخاص أو العام. النتيجة واضحة: لا يوجد نظام اقتصادي ولا عمل إنتاجي لولا دور النساء المنزلي الرعوي.

طرق قياس قيمة العمل غير مدفوع الأجر

طرق قياس قيمة العمل غير مدفوع الأجر: طريقة تكلفة الفرصة البديلة ، وطريقة تكلفة الاستبدال ، وطريقة تكلفة الإدخال / الإخراج.

طريقة تكلفة الفرصة

تقيس طريقة تكلفة الفرصة البديلة قيمة العمل المنزلي غير المدفوع الأجر عن طريق حساب مبلغ المال يمكن للعمال المنزليين غير المأجورين العمل إذا كانوا يعملون في سوق العمل بدلاً من القيام بعمل غير مدفوع الأجر. على سبيل المثال ، إذا كانت المحامية السابقة الآن أم ربة منزل تقوم بأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر ، فإن قيمة ساعة العمل المنزلي غير مدفوعة الأجر هي سعر الساعة التي يمكن أن تكسبها إذا كانت تعمل كمحامية. يتمثل العيب الرئيسي في هذه الطريقة في أن عاملين منزليين غير مدفوعي الأجر يمكنهما القيام بنفس الوظيفة بنفس مستوى الكفاءة ، لكن قيمة العمل ستتقلب بناءً على مستوى التعليم والمهارة السابق للعمال. إنها أيضًا مشكلة بالنسبة للنساء اللواتي لم يشغلن وظيفة أبدًا ، لأنه من غير الواضح مقدار الأموال التي سيجنونها إذا كانوا يشاركون في القوى العاملة ، بدلاً من العمل بدون أجر في المنزل.

طريقة تكلفة استبدال السوق

تقيس طريقة تكلفة الاستبدال قيمة العمل المنزلي غير المدفوع الأجر عن طريق حساب التكلفة النقدية لشراء تلك الخدمة بدلاً من ذلك. على سبيل المثال ، لتقدير قيمة رعاية الأطفال غير مدفوعة الأجر ، أو إلقاء نظرة على تكلفة استئجار مربية ، أو لتقدير تكلفة طهي وجبة ، انظر إلى تكلفة تناول وجبة مماثلة في مطعم. العيب في هذه الطريقة هو أنه لا يمكن حساب القيمة العاطفية المضافة لوجود أم في المنزل مع أطفالها بدلاً من كونها غريبة.

طريقة تكلفة الإدخال / الإخراج

الإدخال / تقيس طريقة تكلفة الإنتاج قيمة العمل المنزلي غير المدفوع الأجر عن طريق حساب القيمة النقدية للسلع والخدمات الاقتصادية التي ينتجها العمل المنزلي غير المدفوع الأجر ومقدار بيع هذه السلع والخدمات في السوق المفتوحة.

كيفيات تقدير المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل غير المأجور

١. قياس مقدار العمل غير المأجور على أساس القيمة.

- فبحسب الباحثين والمختصين في الشأن ، بأن العمل غير المأجور يتم تخفيض قيمته لأنه يتم إجراؤه بدون أجر في اقتصاد قائم على السوق والذي يخصص قيمة فقط للعمل الذي يمكن مبادلته مقابل أجر. فغالبًا ما يُنظر إليه على أنه لا يولد أي قيمة في سياق الاقتصاد القائم على النقود على الرغم من مساهمته في الإنتاج للسوق أي في إعادة الإنتاج الاجتماعي والإنتاج خارج علاقات التبادل.

- يجدر الملاحظة بأنه يصعب تحديد مقدار العمل غير المأجور ، مثل تقديم الرعاية، فبالرغم من وضع بعض الدول لأنظمة حسابات للعمل إلا ان العمل الذي يساهم في الثروة الاجتماعية لا يلزم دفع أجره وأن العمل السوقي والعمل غير السوقي يتقاطعان.

- بغرض قياس المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل غير المأجور لابد من قياس القيمة السوقية لمهام معينة، على أساس فحص التكافؤ المهني والمعادلات المهنية لمهام العمل الشائعة غير مدفوعة الأجر كمهن إعداد الوجبات وتنظيفها، والعناية بالملابس، ومهن التنظيف، ومهن العناية بالنباتات والحدائق، وصيانة المنزل والمهن الإدارية، ومهن تقديم الرعاية.

٢. قياس مقدار العمل غير المأجور على أساس الوقت

- فيمكن تحديد مقدار العمل غير المأجور بناءً على الوقت الذي يقضيه. فينظر للأجر الذي يمكن أن يكسبه الشخص في وظيفته العادية. ومقدار الوقت الذي يستحقه. على سبيل المثال ، إذا كان أجر الفرد العادي بالساعة في عمله المدفوع الأجر هو ٢٠ دولارًا لكل ساعة ، وكان يقضي أربع ساعات في أداء رعاية أطفال غير مدفوعة الأجر يوميًا ، فإن رعاية الطفل غير مدفوعة الأجر تُعتبر تساوي ٨٠ دولارًا في اليوم.

- وبالإمكان قياس العمل غير مدفوع الأجر حساب الوقت المستغرق في أدائه ، إما على مدار يوم أو أسبوع، كما قد يستخدم التعداد الطريقة المباشرة من حيث أن يطلب من المشاركين تحديد كل الوقت الذي يقضونه في الأنشطة حتى لو تم إجراؤها معًا.

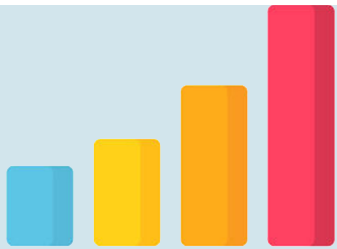

تقييم للحالة
ولواقع عمل النساء غير المأجور في المنطقة العربية (نماذج متوفرة)

توصف حالة الأعمال الغير مدفوعة الأجر في المنطقة العربية بأنها غير متكافئة، حيث تقضي النساء بالمنطقة في المتوسط ما بين ١٧ و٣٤ ساعة أسبوعيا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، في حين يقضي الرجال ما لا يزيد عن ١-٥ ساعات، على حسب كل بلد. وتكون نسبة الوقت التي يقضيها النساء مقارنة بالرجل في الأردن هي الأكثر تفاوتا فتسجل ١٩:١، يليها مصر بنسبة ١٢:١، ثم فلسطين بنسبة ٧:١ وتونس بنسبة ٦:١. وتقضي النساء من ثلثي إلى ثلاثة أرباع الوقت الذي يقضينه في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في أعمال الرعاية غير المباشرة (الأعمال المنزلية)، وهو ما يؤكد أهمية الوصول إلى الخدمات والتكنولوجيا والأسواق المنزلية في تخفيض عبء هذا النوع من العمل.

الوقت في أعمال الرعاية المباشرة غير مدفوعة الأجر مقارنًة بالنساء غير المتزوجات، ويقضين على الأقل وقت أكثر بسبع مرات في أعمال الرعاية المباشرة (الرعاية الشخصية للآخرين)، والمدفوعة بدرجة كبيرة برعاية الأطفال. ومع ذلك كانت هناك اختلافات فيما بين البلدان، فظهر أقل عدد ساعات تقضيها النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر في تونس، وهو ما قد يرجع جزئيًا إلى انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الالتحاق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مقارنًة بالأردن ومصر. وقد يعكس أيضا الجزء الأكبر من الوقت الذي تقضيه النساء الفلسطينيات في الرعاية غير مدفوعة الأجر، تحديًدا الرعاية المباشرة، ارتفاع معدلات الخصوبة في فلسطين مقارنة بالبلدان الأخرى.

فبحسب دراسة مصرية حول تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر، أوضحت بأن الزواج يؤدي إلى زيادة عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر للنساء، مشيرة إلى أن هذه الزيادة تمثل نقلة نوعية ضخمة بالنسبة إلى النساء. وكشفت الدراسة التي أشرفت على إنجازها الدكتورة سلوى العنتري، الخبيرة الاقتصادية، وصدرت عن مؤسسة المرأة الجديدة، أن متوسط ساعات العمل المنزلي غير مدفوع الأجر للنساء المتزوجات يقدر بنحو ٣٧,٢٧ ساعة في الأسبوع، مقابل ١٣,٨٠ ساعة لغير المتزوجات. وشملت الدراسة ١٢ ألف أسرة من الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل، في ما بين ١٥ و٦٥ سنة، من مختلف المحافظات، بما فيها الريف والحضر.

وبينت نتائج عينة البحث الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلي لكل من النساء والرجال، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلي الأسبوعية للنساء في مصر ٣٠,٢٥ ساعة، مقابل ٤,١٩ ساعات للرجال في الأسبوع. وتوصلت الدراسة إلى أن أعمال الخدمة المنزلية تستأثر بالجزء الأكبر من وقت النساء المبذول في العمل المنزلي غير المدفوع، حيث تستغرق نحو ٤٧ بالمئة من إجمالي الوقت بواقع ١٤ ساعة أسبوعيا، مقابل ٠,٢٧ ساعة للرجال.

وأظهرت الدراسة أن النساء يتحملن أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى، بواقع ١٠,٤٧ ساعات أسبوعيا، مقابل ساعة واحدة للرجال. وحصرت عدة وظائف غير مدفوعة للنساء في مصر، هي إعداد الطعام والشراب وتنظيف المنزل وترتيبه والعناية به، وغسل الأواني وغسل الملابس والعناية بها من كي وخياطة، والعناية بالحديقة والنباتات وجلب المياه وإعداد الوقود وتربية الدواجن لأغراض الاستهلاك المنزلي وإعداد الزبدة والجبن للاستهلاك المنزلي وتنظيف السلع المعمرة وصيانتها وإصلاحها وشراء مستلزمات الأسرة والمنزل ورعاية أفراد الأسرة المسنين والمرضى ورعاية الأطفال والمذاكرة لهم.

كما أوضحت أن الزيادة في عدد أفراد الأسرة تؤدي إلى تزايد عبء العمل المنزلي للنساء، وتحدث الطفرة في ذلك العبء عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد، فيرتفع متوسط ساعات العمل المنزلي للنساء من حوالي ١٣ ساعة في الأسبوع إلى حوالي ٤٠ ساعة في الأسبوع، وتصل إلى ٤٨,٢٣ ساعة عندما يصل عدد أفراد الأسرة إلى أربعة.

وكشفت الدراسة أن تقديرات قيمة العمل المنزلي للنساء تتراوح بين ٣٠٧,٦ مليار جنيه، إذا ما قُيم عمل المرأة بما يمكن أن تنفقه. وبحسب الدراسة شكلت رعاية الأطفال سببا لعدم الاستمرار في العمل بنسبة ١٥,٥ بالمئة. وأشارت نتائج الدارسة إلى أن الزواج يؤدي إلى نقل الأعباء التي كان يتحملها الرجال وحدهم إلى النساء، مما يفند التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة في أنشطة الخدمات المنزلية.

وأوضحت الدراسة أن النساء العاملات في مصر يعانين من ظاهرة "ورديةالعمل المزدوجة" والتي تتمثل في ورديتي عمل إحداهما في السوق والثانية في المنزل، ويترتب على ذلك أن إجمالي ساعات العمل للنساء العاملات يبلغ نحو ٦٨ ساعة في الأسبوع مقابل ٥٣ ساعة للرجال، وما يثير الاسغراب أن ٩١ بالمئة من عمل الرجال المشتغلين في أعمالهم الرسمية مدفوع الأجر، في حين أن ٤٦ بالمئة من عمل النساء المشتغلات غير مدفوع الأجر لأنه في المنزل.

وطالبت الدراسة الحركة النسوية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب بتوعية المجتمع بدور العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في رفاهية المجتمع والمساهمة الحقيقية للنساء في النشاط الاقتصادي. كما شددت على ضرورة الاعتراف بالعمل المنزلي غير المدفوع واحتسابه في الناتج القومي، والالتزام بتضمين إحصائيات النوع الاجتماعي في بيانات الوقت المدفوع عن ذلك العمل، والضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة في قانون العمل. والأهم من ذلك استصدار التشريعات الخاصة باقتسام الثروة بين الزوجين.

كما أوصت بضرورة الضغط من أجل تعديل قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" في ما يتعلق بإجازات الوضع ورعاية الطفل، وإمكانية العمل نصف الوقت، وتطوير معاش المرأة المعيلة ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق في حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل مساهمة النساء في تطوير رأس المال البشري.

وفي الحالة التونسية ، وفي دراسة أجريت فس مجال اقتصاد الرعاية برعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة (منتدى البحوث الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٤) اتضح أن الوقت الذي تقضيه المرأة التونسية في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يقدر بأكثر من ٥ أمثال الوقت الذي يقضيه الرجل في هذه الأعمال، والوقت الذي تقضيه المرأة المتزوجة في الأعمال نفسها ضعف مثيله بالنسبة للمرأة غير المتزوجة. تقضي المرأة الحاصلة على قدر أكبر من التعليم في أعمال الرعاية المباشرة، وقتًا أقل مما تقضيه في أعمال الرعاية غير المباشرة. ينتمي معظم قطاع الرعاية المدفوعة الأجر للقطاع العام، ولا سيما في التعليم والصحة، بينما يهيمن القطاع الخاص على الرعاية الشخصية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وتتمتع النساء العاملات بشكل خاص بالتمثيل الزائد في هذه القطاعات على الرغم من انخفاض معدلات مشاركتهن في العمالة بشكل عام.

كما اوضحت الدراسة بأن قطاع الرعاية يعاني من قيدين رئيسيين؛ أولهما: جودة الخدمات المقدمة (على اساس متوسط كفاءات العاملين والعاملات بالقطاع)، وثانيهما: تردي مستوى العمالة (على اساس مستويات عدم الرسمية) وبالتالي لابد من وضع استراتيجية وطنية منسقة للرعاية لتحديد الأولويات في مجال اقتصاد الرعاية ولتنسيق الاستثمار في هذا القطاع البالغ الأهمية.

فبشأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وعلى الرغم من التغيرات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدتها تونس على مدى نصف القرن الماضي، فإن المهام الموكلة تقليديا للمرأة، والتي تتمثل في رعاية الأطفال والعمل المنزلي، لا تزال تؤديها بشكل أساسي. وكما يتضح من الشكل (١)، يقضي الرجال ٠,٣ ساعة فقط في أعمال الرعاية المباشرة مقابل ٣ ساعات في الأسبوع تقضيها النساء في هذه الأعمال.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أعلى بخمس مرات من مثيله بين الرجال (١٧ ساعة في الأسبوع مقابل ٣ ساعات فقط في الأسبوع بين الرجال). والحالة الاجتماعية من المحددات الأساسية لمقدار الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية، إذ تقضي المرأة المتزوجة ٢٣ ساعة في الأسبوع في الأعمال غير مدفوعة الأجر، مقابل ١٠ ساعات بين النساء غير المتزوجات، وقد خصص الجزء الأكبر من هذا العمل غير مدفوع الأجر لأعمال الرعاية غير المباشرة، والتي استحوذت على ١٨ ساعة في الأسبوع من وقت النساء المتزوجات، مقابل ١٤ ساعة في الأسبوع من وقت النساء غير المتزوجات.

وأبدت بيانات الدراسة أن الوقت المخصص لرعاية الأطفال وأفراد الأسرة المعالين الآخرين يزداد مع مستوى التعليم، فالنساء الحاصلات على تعليم جامعي أمضت في المتوسط ٣,٣ ساعة في الأسبوع في أعمال الرعاية المباشرة، مقابل ٢,٤ ساعة بين النساء غير المتعلمات، وكانت الاختلافات أكبر عند التطرق للحالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، تقضي النساء المتزوجات الحاصلات على تعليم جامعي ٨,٤ ساعة في الأسبوع في أعمال الرعاية المباشرة، أي أكثر ثلاث مرات من الوقت المنقضى من قبل النساء المتزوجات غير المتعلمات (٢,٨ ساعة في الأسبوع)،

وبحسب التحليلات الإحصائية الرغم من هذه التحديات والحاجة المتزايدة لتحسين وتوسيع خدمات التعليم والصحة لتشمل جميع السكان، فإن تقديم خدمات الرعاية لم يدرس دراسة جيدة في تونس، كما أن الافتقار إلى استراتيجية رعاية وطنية شاملة كان له تداعيات بالغة على الاقتصاد، ويعكس الانخفاض النسبي في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (٢٧ في المائة) المعايير الاجتماعية التي تفرض نمطًا قائمًا على النوع الاجتماعي لاستخدام الوقت داخل الأسرة. والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر ورعاية الأسرة من المهام التي تقع على عاتق المرأة في المقام الأول، مما يقلل بشكل كبير من فرصتها في الانخراط في نشاط مدر للدخل خارج المنزل. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين إمكانية الحصول على خدمات جيدة في مجال التعليم والصحة في مرحلة الطفولة المبكرة يزيد من فرص الأطفال في اغتنام فرص اقتصادية عندما يصبحون أشخاص بالغين. وبالتالي فإن الاستثمار في هذه الأشكال من الرعاية يمكن أن يكون له آثار طويلة الأجل على تنمية البلد.

وفي تونس تبين النتائج المستندة إلى بيانات مسح القوى العاملة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٩، أن العدد الإجمالي للمهن المتعلقة بالرعاية شكلت ما يقرب من ٩ في المائة من إجمالي العمالة في تونس، وظلت نسبة العمالة في قطاعات الرعاية مستقرة خلال الفترة المشمولة بالدراسة. وكانت حصص المهن المختلفة ضمن أعمال الرعاية مستقرة أيضًا - حيث يمثل التعليم أكبرها – بنسبة تصل إلى حوالي ٦ في المائة من جميع الوظائف، تليها الرعاية الصحية، بحوالي ٢ في المائة،

وعلى الرغم من أن النساء، وخاصًة المتزوجات منهن، يؤدين الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن الهياكل المنزلية المختلفة يمكن أن تؤثر على توزيع ومقدار الوقت الذي يقضى في هذه الأنشطة، كما أن رعاية المعالين والمعالات، بما في ذلك رعاية الأطفال في مختلف الفئات العمرية، ورعاية كبار السن والمرضى أو ذوي/ذوات الإعاقة، لها آثار مختلفة على وقت المرأة، بناًء على احتياجات كل فئة.

وفي فلسطين، تضطلع النساء بالأعمال اللائقة مدفوعة الأجر بقدر أقل من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي. في المتوسط، تضطلع النساء بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر سبع مرات أكثر من الرجال. تقضي النساء العاملات المتزوجات إجمالي عدد ساعات العمل (مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر) أكثر مما يقضيه الرجال المتزوجون العاملون. عندما تعمل النساء مقابل أجر، يكون ذلك في الأغلب في مهن الرعاية، والتي تمثل ما يقرب من نصف وظائف الإناث جميعها.

وعلى خلاف القطاع الحكومي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، فإن أنظمة حماية العمالة والضمان الاجتماعي ضعيفة أو منعدمة في القطاع الخاص. نصف عدد النساء اللاتى تعملن فى وظائف الرعاية في القطاع الخاص تتقاضين الحد الأدنى للأجور مقارنة بالرجال. لا تغطي سياسات الرعاية وخدماتها في فلسطين احتياجات رعاية الأطفال بنسبة كافية، مما يزيد من الحاجة الملحة لتوسيع نطاقها.

وبحسب تحليلات سياسات الرعاية في فلسطين تقضي النساء العاملات المتزوجات إجمالي عدد ساعات في العمل أكثر مما يقضيه الرجال المتزوجون العاملون، وتكشف الدراسات الاستقصائية بأن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات كبيرة - ٢١ مقابل ٤٧ في المئة على التوالي والتي ترتبط جزئيًا بدور توقعات الرعاية غير مدفوعة الأجر للنساء المتزوجات. وبينما يختلف الوقت الذي تقضيه النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر بحسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فتعتبر الحالة الاجتماعية هي العامل الأكثر تأثيرًا.

وبحسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٨ أ) تقضي النساء المتزوجات ٤٤ ساعة في الأسبوع في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر – أي ٢٨ ساعة أكثر مما تقضيه النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج، كما هو موضح في الشكل ١. على الرغم من إن فجوة الحالة الاجتماعية موثقة أيضًا للرجال، إلا أن الفارق الزمني أقل بكثير (ساعتان ونصف).

وفي الحالة الفلسطينية يضيف التشغيل بعدًا آخر للاختلافات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشأن الوقت المنقضى في الأعمال مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، مما يكشف عن اختلالات توازن كبيرة. عند النظر في الوقت الذي تقضيه الفئة العاملة من النساء والرجال في الرعاية غير مدفوعة الأجر مقابل غير العاملين والعاملات والمتزوجين والمتزوجات والذين لم يسبق لهم الزواج، يكشف الشكل ٢ أن النساء المتزوجات والموظفات تقضين ما يقرب من ٢٠ ساعة في إجمالي العمل (رعاية الأسرة وكسب لقمة العيش) أكثر من الرجال المتزوجين والعاملين. تنطبق هذه الفجوة أيضًا على من لم يسبق لهن الزواج، ولكن بدرجة أقل (فرق ثماني ساعات).

وبحسب تحليل موجز السياسات الذي يستند إلى دراسة حديثة عن اقتصاد الرعاية في الدول العربية (من خلال منتدى البحوث الاقتصادية وهيئةالأممالمتحدةللمرأة) تضطلع النساء بالأعمال مدفوعة الأجر أقل من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي. وتعد مشاركة المرأة في القوى العاملة في دولة فلسطين منخفضة، حيث توقفت عند حوالي ٢٠٪ خلال العقد الماضي.

وحيث تعد فلسطين دولة فتية، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا ٦٨ في المئة بمتوسط عمر ٢٧ عامًا في عام ٢٠١٧. وتبلغ نسبة الإعالة الإجمالية ٧٤، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع نسبة إعالة الأطفال البالغة ٦٧ مقابل ٧ لنسبة إعالة كبار السن. ويساعد هذا في تفسير الوقت الذي يقضيه الشعب الفلسطيني في الرعاية غير مدفوعة الأجر، حيث يتم تخصيص القليل من الوقت لرعاية كبار السن بدلًا من الأطفال. وهو ما يشير إلى الحاجة إلى توسيع خدمات الرعاية، مثل رياض الأطفال ودور الحضانة، خاصة للأطفال الصغار.

دراسة أجريت على الحالة في الأردن، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اقتصاد الرعاية في الأردن نحو الإعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها) بأن الرعاية غير مدفوعة الأجر باختلاف وضعها الوظيفي، فإن المسؤولية عن الرعاية غير مدفوعة الأجر تشكل عاملا مثبطا قوًيا للمرأة للمشاركة في سوق العمل، خاصة بعد الزواج، مما يساهم في انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن. يعتبر قطاع الرعاية مدفوعة الأجر مكوًنا أساسًيا للاقتصاد الأردني، ويشكل أكثر من ربع العمالة في القطاع العام ونسبة صغيرة ولكنها متزايدة من العمالة في القطاع الخاص.

إن التوسع في العمالة في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر له أهمية خاصة بالنسبة للنساء، حيث تمثل بالنسبة لهن ما يقرب من ٦٠ في المئة من إجمالي العمالة. يتمتع اقتصاد الرعاية بإمكانيات كبيرة للنمو ومن الممكن أن يستوعب بعض الوافدين والوافدات الجدد إلى سوق العمل، لا سيما إذا تم الاستثمار في هذا القطاع بالاقتران مع الجهود لتشجيع الشباب والشابات على التدريب في مهن الرعاية ودخلها

تعتبر الرعاية ركيزة أساسية. وفي هذا النطاق، تعد الأسر داعًما رئيسًيا لتقديم الرعاية وتلقيها، فإن الآثار المترتبة على من يقدم الرعاية ومن يتلقاها تمتد إلى ما وراء نطاق الأسرة. الرعاية هي منفعة عامة، بمعنى أن فوائدها تتجاوز متلقيها ومتلقياتها مباشرة. تعتبر رعاية الأطفال الصغار استثمارًا بالغ الأهمية في الصحة والتعليم وإنتاجية الأجيال القادمة مع رعاية كبار السن مما يساعد في ضمان الكرامة والصحة والرفاهية طويلة الأمد للأسر والمجتمعات. وبالمثل، فإن رعاية المرضى وذوي وذوات الإعاقة بشكل مؤقت أو دائم هي طريقة تضمن للمجتمعات المزيد من الأمن الصحي والاقتصادي للجميع.

ومع ذلك، على الرغم من أن الرعاية هي منفعة عامة، فإن المسؤولية الحالية عن تقديمها تقع بشكل كبير على عاتق الأسر. داخل العائلات، تقع هذه المسؤولية في الغالب على النساء والفتيات. تعتبر الرعاية بعًدا مهًما في الحياة الأسرية، وغالًبا ما يكون توفيرها تجربة مجزية يرغب أفراد الأسرة في القيام بها بل ينبغي القيام بها.
ومن ناحية أخرى، ينبغي أيًضا دعم العائلات من خلال الخدمات والسياسات العامة التي تمنح خيارات من حيث من يقدم الرعاية ومقدار ما يتم توفيره داخل الأسرة مقابل خارجها في أوقات الحاجة. لا يزال توفير مثل هذه الخدمات وتنفيذ السياسات العامة التي يمكن أن تخفف أو تعيد توزيع بعض عبء الرعاية على النساء والأسر ينقصهما التطوير في العديد من البلدان.

في الواقع، يعد تنظيم أعمال الرعاية بحد ذاته محرًكا للمساواة على نطاق عالمي، فتشير التقديرات إلى أن ١٦,٤ مليار ساعة يتم إنفاقها على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر كل يوم، وهذا الوقت الذي إذا تم تقييمه بمستويات الحد الأدنى للأجور لكل ساعة على الصعيد الوطني سيصل إلى ١١ تريليون دولار أمريكي. وتقضي النساء والفتيات ثلاثة أرباع هذا الوقت غير المأجور. عندما يتم تخصيص هذا القدر من الوقت للمهام الأساسية، ولكن غير مدفوعة الأجر لإنتاج العائلات، فإنه يدعم

يجب أن يحظى الاعتراف بمدى الرعاية غير المدفوعة وقيمتها باهتمام أكبر من صناع السياسات. حتى الآن، لم يجر الأردن قط مسحا مخصصا لاستخدام الوقت. يجب أن يكون تنفيذ

مثل هذا المسح من الأولويات الرئيسية كجزء من جهد وطني لتسليط الضوء على أهمية اقتصادات الرعاية غير مدفوعة الأجر والمدفوعة الأجر، ودعم مبادرات السياسة التي نوقشت أدناه بمزيد من البيانات. إن وجود مثل هذه البيانات سيمكن أيضًا من المراقبة والتقييم اللازمين لضمان فاعلية سياسات الرعاية.

وعلى صعيد إصلاحات الرصد والتقييم لسياسات إجازة الوالدين، تشير الدلائل الموجودة إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تتحملها في الغالب النساء، ولا سيما النساء المتزوجات، بغض النظر عن وضعهن في سوق العمل. وعلى حين تقضي النساء ١٨,٨ ساعة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الأسبوع في المتوسط في عام ٢٠١٦، لا يقضي الرجال إلا ١,١ ساعة فقط فيها في الأسبوع (الشكل ١). على عكس الرجل، يبدو أن الزواج هو العامل المحدد القوي للوقت الذي تقضيه النساء في أعمال الرعاية. ففي عام ٢٠١٦، كانت المرأة المتزوجة تقضي ٢٦,٧ ساعة في الأسبوع في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بينما كانت المرأة غير المتزوجة تقضي ٧,٣ ساعة فقط.

تساهم الأعراف والممارسات الاجتماعية في الأردن في انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وفي اختلالات قوية في تقسيم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وتحتاج الحكومة إلى بذل جهود جادة للتغيير التدريجي للالتزام بالأدوار النمطية للنوع الاجتماعي من خلال مراجعة المناهج التعليمية وبرامج وسياسات التنمية الاجتماعية. الاستمرار في توسيع التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، إذ تؤكد الأدلة أن وجود الأطفال في المنزل له تأثير كبير على وقت المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. التأثير الأكبر والأكثر تناسبًا على الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية ناتج عن وجود طفل دون سن الثالثة في الأسرة، مما يزيد من وقت المرأة المتزوجة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بمقدار ٥,٢ ساعة في الأسبوع. إن وجود طفل/ة بعمر ٥-٣ أو ٦-١٧ في الأسرة لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على استخدام المرأة للوقت، مع الحفاظ على العوامل الأخرى ثابتة، سواء بالنسبة للنساء المتزوجات أو غير المتزوجات.

إن التوسع في خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ذات النوعية الجيدة له القدرة على توليد فوائد متعددة، بما في ذلك تحسين نتائج تنمية الطفولة المبكرة، وإعادة توزيع بعض الوقت غير المدفوع الأجر الذي تقضيه النساء. فالرعاية في حده الأدنى، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية. وبالتالي، فَإن المسؤولية عن الرعاية غير مدفوعة الأجر تشكل عامًا مثبطا قوًيا للمرأة للمشاركة في سوق العمل، خاصة بعد الزواج، مما يساهم في انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن.

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجالات السياسة المتعلقة بالرعاية في السنوات الأخيرة، فقد انخفضت مشاركة المرأة في القوى العاملة مؤخًرا إلى ١٤,٢ في المئة في عام ٢٠١٩، مما وضع الأردن في المرتبة ١٨٢ من أصل ١٨٥ دولة من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة (البنك الدولي ٢٠١٩). تؤثر تكاليف الفرصة المرتفعة الناتجة عن الرعاية غير مدفوعة الأجر على قدرة المرأة، ولا سيما المرأة المتزوجة، للتوازن بين وقتها بين سوق العمل والعمل المنزلي.

ليس من الواضح ما إذا كانت السياسات الحالية، ولا سيما إجازة الأمومة ورعاية الأطفال التي يقدمها أصحاب العمل، قد أحدثت الآثار المقصودة من حيث الحد من مثبطات أصحاب العمل لتوظيف النساء وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. هناك حاجة إلى تقييم صارم لإصلاحات السياسة الأخيرة في هذا المجال من أجل فهم آثارها على كل من عرض العمل (اختيارات المرأة حول سوق العمل) والطلب (تفضيلات وممارسات التوظيف لدى أصحاب العمل). هذا أمر بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التعديلات، وكذلك لتقديم أدلة للبلدان الأخرى في المنطقة التي قد تنظر في الانتقال إلى خطة تمويل إجازة الأمومة القائمة على التأمين الاجتماعي. كما يعد تبني سياسة إجازة الأبوة مؤخَّرا تطوُّرا إيجابيًا للغاية ويضع الأردن بين الدول الرائدة في المنطقة.

جدير بالذكر ان التوسع في رعاية كبار السن والاستثمار في الميدان له أهمية خاصة في ضوء ارتفاع نسبة شيخوخة السكان بالأردن. وبالنظر إلى زيادة الإعاقة والأمراض المزمنة بين كبار السن وزيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة المرتبطة بوجود فرد ذو احتياجات خاصة أو مصاب بمرض مزمن في الأسرة، فمن المتوقع أن تؤدي شيخوخة السكان إلى زيادة أخرى في مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر.

في الوقت نفسه، وجدت الدراسة أن وجود فرد مسن/ة (يزيد عمره/ها عن ٦٥ عامًا) في الأسرة المعيشية يقلل فعلًيا من الوقت الذي تقضيه المرأة المتزوجة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ثابت عند معدل ٥,٤ ساعة في الأسبوع، مع وجود عوامل أخرى مثل المرض والإعاقة. يشير هذا إلى أنه يساعد الأجداد المقيمة من الجنسين التي لا تعاني من مرض أو إعاقة في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، وهو شكل من أشكال الدعم الذي يتم فقده مع تزايد الأسر النواة في الأردن.

وعلى العكس من ذلك، أدى وجود أحد أفراد الأسرة المعيشية من كبار السن إلى زيادة الوقت الذي تقضيه النساء غير المتزوجات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بمقدار ساعتين في الأسبوع. ومع ذلك، فإن وجود أحد أفراد الأسرة الذين يعانون من مرض مزمن أو ذو احتياجات خاصة أدى إلى زيادة متوسط الوقت الذي يقضى في أعمال الرعاية للنساء المتزوجات وغير المتزوجات على حد سواء، بمقدار ٤,١ ساعة و١,٤ ساعة في الأسبوع، على التوالي. هذه النتيجة مهمة بشكل خاص لأن عبء الأمراض المزمنة غير المعدية في الأردن مرتفع ومن المرجح أن يزداد.

في رعاية الأطفال، وزيادة فرص العمل للنساء، بالنظر إلى هيمنتهن كمقدمات الخدمات في هذا القطاع. في المقابل، يجب تقييم قرار السياسة الأخير بجعل رياض الأطفال (KG) إلزامية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ٥ سنوات وذلك لتأثيره ليس فقط على نتائج الأطفال، ولكن أيَضا على وقت المرأة في الرعاية غير مدفوعة الأجر ومعدلات مشاركتها في القوى العاملة.

هناك حاجة أيضًا إلى بذل جهود لزيادة مشاركة الأطفال الأصغر سِّنا في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث إن معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة/ الحضانة أقل بكثير من تلك الموجودة في رياض الأطفال. في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، كان هناك معدل تسجيل إجمالي في السنة الثانية من رياض الأطفال بنسبة ٧٩,٥ في المائة للأطفال بين ٦-٥ سنوات، مع زيادة احتمالية التحاق الأولاد عن البنات بنسبة ٨٠,٦ مقابل ٧٨,٣ في المائة على التوالي (وزارة التربية والتعليم ٢٠١٨).

المطلوب المزيد من الاستثمار العام في خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في الأردن، لا سيما بالنظر إلى التجربة الأخيرة مع كوفيد-١٩. هناك حاجة إلى استثمارات أكبر وأكثر إنصافًا في اقتصاد الرعاية لخدمة السكان في المحافظات البعيدة، ولتقليل أعباء الرعاية غير المدفوعة التي تتحملها النساء إلى حد كبير. يجب قياس مدى وقيمة الرعاية غير المدفوعة، بشكل مثالي من خلال مسح مخصص لاستخدام الوقت.

وبذات الوقت، ينبغي رصد وتقييم إصلاحات سياسات إجازات الوالدين، بينما يمكن إدخال برامج لمعالجة الأعراف الاجتماعية الأساسية. ويمكن أن تكون هذه التغييرات، إلى جانب الجهود المتزايدة لتوسيع جودة وتغطية التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وتطوير خدمات رعاية الشيخوخة، محفزات مهمة لتقوية اقتصاد الرعاية في الأردن، فضلًا عن زيادة فرص العمل للنساء.

من الأهمية بمكان القول هنا ان الاستثمار في اقتصاد الرعاية المدفوعة كمصدر محتمل لخلق فرص العمل، إذ يشكل أكثر من ربع العمالة في القطاع العام وحصة صغيرة ولكنها متزايدة من العمالة في القطاع الخاص (١٠٪ في ٢٠١٥- ٢٠١٨). نما التوظيف في قطاعات الرعاية، ولا سيما النساء، بشكل أسرع من القطاعات الاقتصادية الأخرى بين ٢٠٠٥-٢٠١٧.

ويعكس هذا النمو، لا سيما في القطاع الخاص، زيادة الطلب على خدمات الرعاية، وعلى وجه الخصوص، على خدمات التعليم. قد تؤدي تدابير السياسة العامة لتوسيع خدمات الرعاية إلى زيادة تحفيز نمو العمالة. إن التوسع في العمالة في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر له أهمية خاصة بالنسبة للنساء، حيث تمثل بالنسبة لهن ما يقرب من ٦٠ في المائة من إجمالي العمالة. هذا المستوى من التمثيل المفرط لافت للنظر، بالنظر إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بين النساء بالأردن بشكل عام وفي القطاع الخاص بشكل خاص.

اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط في البحث الوطني في المغرب حول استعمال الوقت، دراسة ظهرت نتائج هذا البحث عموما، فجوات واضحة بين الجنسين في توزيع الوقت خاصة في حجم و توزيع عبء العمل (المهني والمنزلي). و يؤثر هذا الأخير في الفوارق في توزيع الوقت المخصص للأنشطة غير المنتجة المتعلقة بالعناية الذاتية و بالترفيه أساسا و كذا بغيرها من الأنشطة. ففي الوقت الذي تخصص فيه النساء ١٠ ساعات و٥٥ دقيقة للعناية الذاتية، بما فيها النوم و الوجبات والاعتناء بالذات، يخصص الرجال وقتا أقل ب٣٩ دقيقة لهاته الأنشطة.

وعلى العكس، يقضي الرجال في الترفيه وقتا يقارب ٤ ساعات و ٥٢دقيقة، في حين تقضي النساء و قتا أقل ب ٤٠ دقيقة في الاستمتاع بهاته الأنشطة الترفيهية. و بخصوص التكوين، رغم ضعف الوقت المخصص لها في المتوسط، تسجل فجوة نسبيا أقل بين الجنسين، إذ تبلغ ٩دقائق لصالح الرجال. هذا و تختلف هذه الفوارق طبعا حسب السن ووسط الإقامة والمستوى التعليمي و باقي المتغيرات التي تحدد توزيع ميزانية الوقت بما فيها أيام الأسبوع.

فعلى مستوى الفوارق بين الجنسين في عبء العمل (المهني و المنزلي معا) يستخلص من خلال نتائج البحث، و من مستوى الفوارق بين النساء و الرجال في توزيع الأدوار والمسؤوليات، أن النموذج المغربي لازال يتسم بالطابع التقليدي. إذ يهيمن العمل المنزلي لدى النساء حيث تخصص له وقتا يفوق بسبع أضعاف ما يخصصه الرجال، في حين يهيمن العمل المهني لدى الرجال حيث يأخذ حيزا من الوقت أكبر بأربع مرات مما تخصصه النساء.

الفوارق بين الجنسين في توزيع الوقت المخصص للعمل المهني، يخصص الرجل بالمغرب للأنشطة المهنية وقتا يبلغ ٤ أضعاف ما تخصصه المرأة، أي ما يقارب في المعدل ٥ ساعات و٢٥ دقيقة يوميا مقابل ساعة و٢١ دقيقة. هذا و تتسع هذه الفجوة أكثر حسب وسط الإقامة.

يعد تواجد الأطفال في الأسرة عاملا مهما في تحديد فوارق توزيع الوقت المخصص للعمل المهني بين النساء و الرجال. وهكذا، يقل وقت العمل المهني للمرأة مع وجود الأطفال في الأسرة، في حين يزيد بالمقابل هذا الوقت لدى الرجال مع زيادة عدد الأطفال بالأسر .

وتأخذ الفوارق بين الرجال والنساء في توزيع الوقت المخصص للأنشطة المنزلية وضعا مغايرا تماما مما هو عليه الحال في الأنشطة المهنية. إذ تخصص المرأة ما يقارب ٢٠ ٪من وقتها يوميا لإنجاز هذه الأنشطة، و هو ما يشكل ٧ أضعاف ما ينفقه الرجل.

دراسة ميدانية سورية حول تمكين المرأة أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول عمل المرأة غير المأجور في دمشق وريفها، اتضح منها أن النساء يمضين بين ٨ إلى ١٢ ساعة يومياً، في أعمال التنظيف والغسيل والكي وإعداد الطعام ورعاية الأطفال والتدريس وبذلك تفوق أي عامل في المؤسسات العامة والخاصة، مع فارق أن هذا العمل دون أجر.

بينت الدراسة أن النساء يعملن ساعات عمل غير مقدرة القيمة النقدية، بالمهام المنزلية وفي توفير كل شروط الرعاية والعناية بالأسرة وهذا يشمل رعاية المسنين في العائلة، لذا يحتل هذا العمل ومن يؤديه مرتبة دونية، ويشكل إحدى العقبات التي تحول دون إسهام المرأة في سوق العمل.

وأن كثيرا من النساء يتخلين عن طموحاتهن وذلك للتفرغ لرعاية الأسرة ورعاية المسنين، فضلاً عن الأوضاع والضغوط التي تواجهها المرأة العاملة، وتحديات الجمع بين العمل في الخارج وأعباء رعاية الأسرة والأطفال، واضطرارها إلى الانقطاع عن العمل الذي من شأنه الحد من إمكانات تطورها المهني والمادي. وفي الريف، يبلغ متوسط عمل نساء حدود ٨ ساعات يومياً، لاسيما في مواسم قطاف الفواكه وجمع محاصيل الخضروات حيث تصل ساعات عمل النساء في الأسر التي تقوم بتربية الثروة الحيوانية إلى ١٠ ساعات يومياً، بالإضافة لعملهن فهن يواصلن تحمل مسؤولية العمل المنزلي.

آثار العمل غير مدفوع الأجر على النساء

آثار العمل غير مدفوع الأجر على مستوى الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل

عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي الحلقة المفقودة التي تؤثر على الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل. للفجوة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر آثار كبيرة على قدرة المرأة على المشاركة بنشاط في سوق العمل ونوع / جودة فرص العمل المتاحة لها. الوقت مورد محدود ، وهو مقسم بين العمل والترفيه ، والأنشطة الإنتاجية والإنجابية ، والعمل بأجر والعمل بدون أجر. كل دقيقة تقضيها المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تمثل دقيقة واحدة أقل مما يمكن أن تنفقه على الأنشطة المتعلقة بالسوق أو الاستثمار في مهاراتها التعليمية والمهنية

فان من شأن وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين. ونظرًا للاعتقاد التقليدي بأن النساء يدرن دخلاً أقل من الرجال ، لا يتم تشجيع النساء على الاستثمار في التعليم والمهارات. يؤدي هذا إلى ترسيخ المرأة في العمل المنزلي غير المأجور ، مما يخلق حلقة من الأعراف الاجتماعية التي يصعب كسرها.

ومن منظور حالة عدم المساواة بين الجنسين، فان العمل الغير مأجور قد الى تغذية ديناميكية «مخاطر النوع الاجتماعي»، فمن المرجح أن يؤثر الفقر المتزايد على النساء أكثر من الرجال.فحتى لو دخلت المرأة سوق العمل، فعادة ما تظل مسؤولة عن الأغلبية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في المنزل.

العمل الغير مدفوع الجر عبء مزدوج

يؤثر التقسيم غير المتناسب للعمل المنزلي غير المأجور الذي يقع على عاتق النساء سلبًا على قدرتهن على التنقل في الحياة خارج منازلهن، فإن تعهدهن بالعمل غير مدفوع الأجر يشكل عائقاً أمام الدخول إلى قطاع العمل المأجور أو في حالة أولئك النساء اللائي يدخلن في العمل المأجور ، فإنهن ما زلن يعانين من «عبء مزدوج» من العمل.

فالعبء المزدوج يؤثر سلبًا على النساء لأنه يمنحهن وقتًا أقل للإنفاق في القوى العاملة، مما يؤدي إلى تخصيص الرجال مزيدًا من الوقت للقوى العاملة. كما يؤثر العبء المزدوج أيضًا سلبًا على رفاهية المرأة الشخصية لأنه يعني أن المرأة لديها وقت أقل للعناية بنفسها والنوم. يمكن أن يؤثر هذا أيضًا سلبًا على أدائهم الوظيفي في القوى العاملة.

أثر العمل المنزلي غير مدفوع الأجر على الأطفال

تفيد الإحصاءات أن العديد من الأطفال ، وخاصة في البلدان والأسر الفقيرة ، يضطرون إلى المساهمة في العمل المنزلي غير المأجور للأسرة. نظرًا لأن العمل المنزلي غير مدفوع الأجر هو دور المرأة تقليديًا في العديد من المجتمعات ، فإن عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر يقع بشكل خاص على الفتيات الصغيرات اللائي يجبرن على ترك المدرسة للمساعدة في العمل غير مدفوع الأجر داخل أسرهن.

آثار العمل غير المدفوع الأجر على الاقتصاد

لطالما أن القيمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر غير مدرجة في الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات محاسبة الدخل القومي، فإن إخفاء عمل المرأة يجعل من الصعب تحليل العلاقة بين الأسرة وأسواق العمل. بالإضافة إلى ذلك ، فإن مقاييس الناتج الاقتصادي غير دقيقة إلى حد كبير. فقد يساهم العمل غير المأجور في الاقتصاد من خلال إنتاج سلع وخدمات مهمة مثل الوجبات ونظافة المنزل. كما يؤثر العمل غير مدفوع الأجر أيضًا على حجم العمالة في الاقتصاد بسبب دخول عدد أقل من النساء في القوى العاملة بسبب واجباتهن المنزلية غير مدفوعة الأجر.

وجدير بالذكر بهذا الشأن أن عدم إشراك المرأة مشاركة كاملة في قوة العمل يؤدي بالاقتصاد إلى سوء توزيع موارده، حيث يجعل المرأة تؤدي المهام منخفضة الإنتاجية في منزلها بدلًا من الاستفادة من إمكاناتها الكاملة في السوق. ويخسر الاقتصاد أيضًا فرصة الاستفادة من علاقة التكامل بين الرجل والمرأة في موقع العمل وبالتالي انخفاض الإنتاجية ومعدل النمو الاقتصادي. وهذه الفجوة بين الجنسين في العمل غير مدفوع الأجر لا تتسم بانعدام العدالة فحسب، بل إنها تتسم بانعدام الكفاءة على نحو واضح

آثار العمل المنزلي غير المأجور على الدولة

فالعمل المنزلي غير المأجور له تأثير إيجابي على الدولة الميزانية، حيث لا تحتاج الدولة إلى إنفاق الموارد لتزويد مواطنيها بخدمات الرعاية المنزلية مثلا. مما يعني أن يؤدي العمل المنزلي غير المدفوع الأجر إلى تقليل مقدار الأموال التي يجب على الدولة إنفاقها لتوفير هذه الخدمات.

كما يرى الاقتصاديون بأن عمل الرعاية غير مدفوع الأجر ضروري للحفاظ على النظام في اقتصاد السوق العالمي. فعمل الرعاية يحافظ على الرفاهية ، وبالتالي يعزز إنتاجية أولئك الذين يؤدون عملًا مدفوع الأجر.

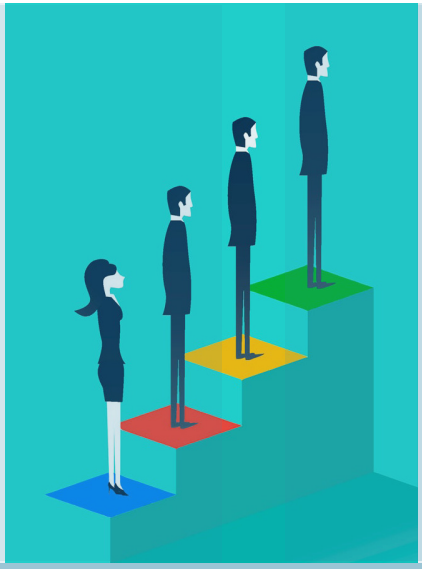

كيف يمكن التخفيف من آثار العمل غير مدفوع الأجر
(حلول مطروحة)

١. حلول قائمة على اساس عام قوامه تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل

- مسالة مبدئية تتصل بتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ، وبتغيير التصور العام لتوزيع للأدوار وتقسيم العمل بين الذكور والاناث مع اعتماد سياسات تستجيب للمنظور الجندري.

- تحويل وتغيير المواقف إزاء الأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين عبر توعية النساء والرجال على حد سواء، بالحقوق المتساوية للمرأة والرجل والدور الذي تؤديه النساء على صعيد تلبية الاحتياجات الأساسية لبقاء البشرية ورفاهها.

- إصلاح الأنظمة غير المتقدمة وأساليب التعليم المتحيزة لجنس اجتماعي دون الآخر، إلى جانب حملات التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والأعمال الدرامية لتعزيز أهمية الأدوار التي تضطلع بها المرأة خارج المنزل.

- دعم المرأة في البحث عن وظائف تناسب مهاراتها مع تحسين خيارات التوظيف التي تأخذ التزاماتها الأسرية عبر إصلاح سياسات إجازة رعاية الطفل وتلك المتعلقة بإعانات رعاية الأطفال، وتوفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة وإجازات أبوة مدفوعة الأجر وإفساح المجال أمام العمل بدوام جزئي والعمل بظروف مرنة.

- تعزيز فرص المرأة في تنظيم المشاريع وإتاحة الموارد عبر تشجيع وتيسير إمكانية حصول النساء على فرص تمويل إقامة المشاريع، ودعم برامج التدريب وتنمية القدرات التي تستهدف المؤسسات المالية.

- الإنفاذ الصارم للأحكام القانونية القائمة والجديدة التي تعزز حقوق المرأة، خلال سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية تراعي المنظور الجندري.

٢. حلول مبنية على السياسات الينامكية التي تقدمها المنظمات:

قدمت منظمات وهيئات أممية مثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بيانات كمية عن عدد الساعات التي يقضيها الرجال والنساء في ساعات العمل المدفوعة ، وغير المدفوعة ، وإجمالي ساعات العمل. واتضح من هذه البيانات جملة من الحلول:

- حلول تتعلق بالاستثمار في البنية التحتية العامة السياسات التي تهدف إلى توجيه الأموال العامة نحو المشاريع الاستثمارية التي تخلق إمكانية وصول أكثر كفاءة إلى الموارد ضرورية لتخفيف عبء العمل غير المأجور ، لا سيما في البلدان النامية، حيث تقضي النساء في البلدان الريفية والنامية قدرًا كبيرًا من الوقت في جمع المياه. وبحسب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة اتضح من دراسة الحالة في بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا بأنه مع ازدياد الوصول إلى المياه نتيجة للاستثمار في البنية التحتية ، لم تدخل النساء في وظائف مدفوعة الأجر ، ولكن وقتهن الإجمالي لقد تضاءل الإنفاق على العمل غير المأجور.

- حلول ذات صلة بعدم التغاضي عن أن خدمات دعم الأطفال وكبار السن والرعاية لا ينبغي بشأنها التغاضي عن دور الدولة في توفير خدمات رعاية جيدة وبأسعار معقولة. نظرًا لأن رعاية الأطفال المجانية لن تكون فعالة في توليد الدخل للعمال ، يجب دعم الخدمات لضمان تعويض العمال عن عملهم وتمكين العائلات من استخدام خدماتهم. تدعو الأمم المتحدة الهدف ٥ إلى توفير الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية اعترافًا بالعمل غير المأجور.

- احلال سياسات مكان العمل الصديقة للأسرة أسابيع العمل القصيرة والإجازة المرنة المدفوعة والقدرة على العمل من المنزل هي الحلول الممكنة التي من شأنها أن تسهل إعادة توزيع العمالة غير مدفوعة الأجر داخل الأسر.

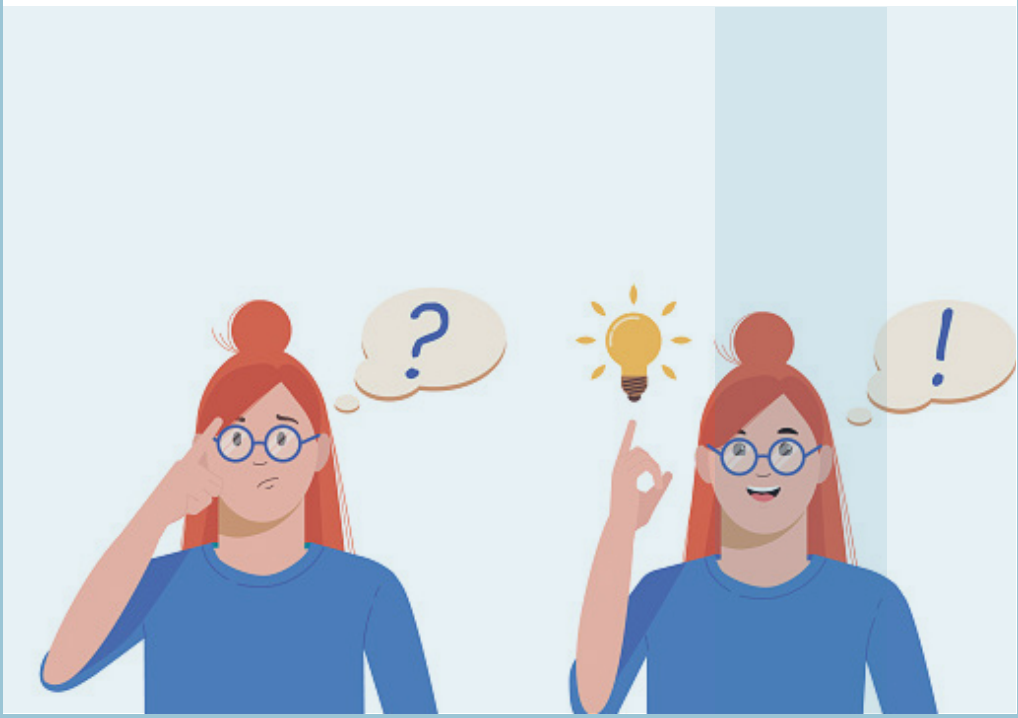

توصيات وممارسات جيدة يرى الاتحاد العربي للنقابات الأخذ بها

يعتقد الاتحاد العربي للنقابات ببعض الممارسات الجيدة والتوصيات المناسبة بشأن العمل غير المدفوع الأجر:

من حيث تخفيض الوقت وتخفيف القيود المفروضة

- **الاستثمار في البنية التحتية و التكنولوجيا الموفرة للوقت ، ويشمل ذلك :**
توصيل الكهرباء وتحسين الوصول إلى المياه يخففان القيود المفروضة على وقت المرأة.

- **زيادة الخدمات العامة وخدمات الرعاية ، ويشمل ذلك :**

تحسين الوصول إلى الخدمات العامة ورعاية الأطفال ورعاية المسنين يسمح بتحسين التوازن بين العمل والحياة، وتشمل خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات، فمثل هذا الدعم ضروري للأم العاملة. فتعد أيام الدراسة الطويلة أو تمديد ساعات ما قبل المدرسة بدائل للرعاية النهارية العامة، حيث إن توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي ليشمل الأطفال الصغار يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل.

من حيث التوزيع العادل والملائم بين الرجال والنساء

- **سياسات العمل الملائمة للمرأة و للأسرة:**

تعمل الإعانات العامة لإجازة الأمومة لمدة ١٤ أسبوعًا (معيار منظمة العمل الدولية) على تحسين احتمالية حصول المرأة على إجازة بدلاً من ترك العمل بالكامل، حيث ارتبطت زيادة إجازة الأمومة في المغرب (من ١٢ إلى ١٤ أسبوعًا) بزيادة نسبة الأمهات العاملات. فان من شأن تساوي عدد كلا من إجازة الأمومة وإجازة الأبوة أن يزيد من عمالة المرأة عن طريق زيادة حوافز صاحب العمل لتوظيف المرأة، مما يشجع على المساواة في تقاسم مسؤوليات الرعاية، حيث تُمكّن ظروف العمل الملائمة للأسرة الوالدين من الموازنة بين ساعات العمل ومسؤوليات الرعاية، حيث يسمح جدول العمل المرن أو العمل عن بعد للنساء والرجال باختيار ساعات العمل التي تتلاءم بشكل أفضل مع مسؤوليات الرعاية.

- **مواجهة المؤسسات الاجتماعية التمييزية:**

يمكن أن تؤدي مواجهة الأعراف الاجتماعية الراسخة والصور النمطية الجنسانية إلى إبعاد النساء عن تقديم الرعاية وصياغة معايير النوع الاجتماعي التي تؤدي إلى مشاركة الرجال في تحمل مسؤوليات الرعاية المتساوي، وذلك عبر تغيير الاتجاهات السلوكية وتحدي المعايير القائمة بين الجنسين من خلال زيادة مشاركة الذكور في خدمات الرعاية المنزلية المقدمة.

- **ترسيخ منظور الرعاية في جميع مجالات السياسة العامة والسعي لاعتماده:**

تصميم سياسات مالية مناسبة لتفادي فرض ضرائب على أصحاب الدخل الثاني بين الزوجين (عادة ما تكون النساء هي أصحاب الدخل الثاني) أكثر من غير المتزوجين، لأن ذلك يعيق مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث أنه ستزيد مشاركة المرأة في القوى إذا كانت هناك حوافز ضريبية عالية لتقاسم العمل في السوق بين الزوجين.

من حيث السياسات واستراتيجيات الدول

أن تتبنى الدول العربية استراتيجيات وطنية منسقة لاقتصاد الرعاية، والتي يجب أن تسعى إلى موائمة سياسات إجازة الأمومة مع توصيات منظمة العمل الدولية وتقديم سياسات إجازة الأبوة أو إجازة الوالدين. يجب أن تهدف استراتيجيات الرعاية الوطنية إلى توسيع الرعاية والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة والبدء في وضع خطة لمجموعة من خيارات الرعاية الطويلة الأجل. كما يجب أن تتناول هذه الاستراتيجيات إضفاء الطابع الاحترافي وجودة العمل في قطاعات الرعاية الضعيفة بشكل خاص، والاستثمار في مسوحات استخدام الوقت الوطنية، والعمل على تغيير الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي.

من حيث أنظمة الرعاية:

- زيادة إمكانية الحصول على الإجازة العائلية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة وذلك كجزء من الدعم للوالدين العاملين جنباً إلى جنب مع مسؤولياتهم عن رعاية الأطفال.

- استحداث خدمات مراعية للجنسين وتطويرها وذلك من خلال توفير خدمات رعاية تشمل الاطفار والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن . الجيدة ، للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

- توسيع نطاق مساعدات الأسرة والطفل، وتقديم مساعدة إضافية في شكل إعانات وقسائم لتوفير خدمات الأطفال لأولياء الأمور العاملين وذلك لزيادة الدعم المالي .

- منح الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية المادية لضمان الوصول الكافي إلى الصرف الصحي والمياه والخدمات الرقمية والطاقة ، بالإضافة إلى البنية التحتية الاجتماعية كمنشآت رعاية الأطفال ودور رعاية كبار السن.

من حيث سياسات سوق العمل:

- تعزيز تدابير العمل النشط التي تدعم دمج (إعادة دمج) مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر في القوى العاملة، من خلال برامج التدريب (برامج إعادة التدريب) وتنمية المهارات الجديدة التي من شأنها إعدادهم للطلبات الجديدة لسوق العمل.

- تحسين ترتيبات العمل المرنة لكل من العاملين والعاملات ذوي مسؤوليات الرعاية، بما في ذلك خيار العمل من المنزل / عن بعد، وتخفيضات مدفوعة الأجر في وقت العمل، وساعات العمل المرنة.

- سن تشريعات لحماية حقوق جميع العمال بما في ذلك مقدمو الرعاية في كل من القطاعين المنظم وغير المنظم، وتأمين أجور المعيشة للعاملين في مجال الرعاية بأجر.

- تحسين الثقافة المؤسسية مع مزيد من الاهتمام برفاهية العمال ورعايتهم الذاتية، وتعزيز السياسات المتعلقة بالتمييز والتحرش على أساس الهوية الجنسية والعرق والعمر وعوامل أخرى.

الاتحاد العربي للنقابات

ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قضايا حول ينبغي إدراجها في جداول أعمال النقابات العمالية

يوصي الاتحاد العربي للنقابات بتضمين الموضوعات والقضايا التالية لجداول أعمال النقابات العمالية:

- الرعاية غير مدفوعة الأجر كقضية عالمية تؤثر على النساء بغض النظر عن مستويات تعليمهن ودخلهن أو مستوى التنمية في جميع أنحاء العالم. على الرغم أن بعض الدول قد قطعت أشواطا كبيرة في الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها، لا يزال الجزء الأكبر من العبء يقع على عاتق النساء.

- توفير أدوات لقياس عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر: تُعتبر الأدوات والبحوث ضرورية للمساعدة في تنفيذ السياسات العامة التي تعمل على تحسين حياة المرأة و لقياس الرعاية غير مدفوعة الأجر ، ومع ذلك يجب أن تكون القياسات محددة السياق للتعرف على الظروف المتعددة وراء عمل المرأة في الرعاية غير مدفوعة الأجر، كما أن إمكانية مقارنة البيانات عبر الدول أمر ضروري.

- الاعتراف بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر على مستوى السياسة الوطنية: للدول دور في تشجيع توزيع أكثر عدالة لعمل الرعاية غير مدفوعة الأجر على مستوى الأسرة، حيث أن الإجازة الوالدية و لجداول العمل المرنة المشتركة هما امران ضروريان لتشجيع المزيد من التوزيع المتساوي لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على مستوى الأسرة ومساعدة النساء على إيجاد توازن أفضل بين العمل والحياة، مع ضرورة كسر التصورات الراسخة والمبادرة بإحداث نقلة نوعية في الهيكل التنظيمي.

- إستراتيجيات وسياسات تتناول أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على مستوى المجتمع المحلي وذلك لتعزيز التغيير الفعال في المواقف تجاه أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتشمل استراتيجيات بصرية وسمعية تُأكد على دور وسائل الإعلام والبرامج كطرق ممكنة تؤدي إلى التغيير.

تأثيرات جائحة كوفيد - ١٩ على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

ضاعفت جائحة كوفيد- ١٩ من الآثار المترتبة على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، حيث كان الوالدين الذين يعملون من المنزل يكافحون من أجل التوفيق بين مسؤوليات عملهم ورعايتهم، وذلك بسبب انخفاض المساعدات في الرعاية، سواء الرسمية من خلال مرافق الرعاية أو غير الرسمية عبر الأجداد والعائلة، وقد وقع جزء كبير من عبء العمل الإضافي هذا على عاتق النساء، حيث لا تزال النساء تتولى الرعاية في الغالب أثناء الوباء، ويتعلق هذا الأمر بشكل خاص بالنساء العاملات في الخدمات الأساسية وخاصة الرعاية الصحية حيث يمكن أن يتحملن مسؤولية رعاية أفراد أسرهن، بالإضافة إلى عملهن مدفوع الأجر.

وفي الوقت نفسه، نظرًا لأن فيروس كوفيد-١٩ قد أثر بشكل كبير على القطاعات التي بها نسبة عالية من النساء العاملات، فقد تُرك العديد من النساء بدون وظائف ودخل، مما دفعهن إلى البقاء في المنزل وأداء المزيد من المسؤوليات المنزلية، مع العلم أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى توسيع الفجوات بين الرجال والنساء في المشاركة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر و الأجور و القوى العاملة.

شكلت أزمة فيروس كوفيد-١٩ وتأثيرها الصحية والاقتصادية، صدمة للأعراف الاجتماعية حول توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وقد غيرت هذه الأزمة الحياة اليومية بطريقة قد تُعيد ترسيخ أدوار الجنسين، مع إتاحة فرصة لتغييرها، كما أدى الإغلاق الواسع النطاق لمرافق رعاية الأطفال وللمدارس إلى تحويل مسؤولية تقديم هذه الرعاية من هذه المرافق إلى والديهم، لم يؤد هذا إلى زيادة مقدار الوقت الذي يقضيه الوالدين في رعاية الأطفال فحسب بل استلزم أيضًا توفير التعليم المنزلي، مع العلم أن تلبية هذه الأمور يُمثل تحديًا للعديد من أولياء الأمور، وخاصة أولئك المستمرين في أداء عملهم.

يعد هذا الأمر معقدا بسبب القيود المفروضة على تقديم الرعاية من قبل الأجداد، لأنهم أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-١٩ ويتعين عليهم تقليل الاتصال بالآخرين خاصة مع الأطفال، لأن الأطفال يمكن أن يكونوا حاملين للفيروس دون أن يعلم أحد ذلك، لأنه أعراض الفيروس لا تظهر عليهم. كما أدت تدابير التخفيف إلى الاعتماد على العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية أو العائلة أو الأصدقاء وذلك لتوصيل البقالة والأدوية الحيوية لهم، وقد كان الجزء الأكبر من هذا الدعم هو من مسؤولية المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون عبء العمل غير مدفوع الأجر على المرأة أعلى في الأسر التي تُعاني من الفقر ومحدودية الدخل والتي تتكون من عدد أكبر من الأشخاص المُعالين، حيث تميل الطلبات على الرعاية في هذه الأسر إلى أن تكون أكبر.

ففي هذه الظروف، يكاد يكون من الصعب الالتزام بمسافة أمان كافية بين الأفراد والأمر الذي يزيد من فرصة التعرض للفيروس عندما يعيش الأشخاص المصابون في منازل صغيرة ذات مساحة محدودة. ومن بين الأشخاص الأكثر تضررًا، أولياء الأمور الوحيدون الذين يواجهون تحديات ثلاثية تجمع بين مسؤوليات العمل والرعاية والتعليم المنزلي، وذلك في ظل الدعم المالي والأسري المحدود، مع العلم أن هذا التأثير هو الأكثر حدة بالنسبة للأمهات الوحيدات اللائي يفقن عدد الآباء المنفردين بشكل كبير.

أما بالنسبة للجانب الإيجابي، فنظرًا لإغلاق المنشآت والتحول إلى تدابير العمل المرنة ، فإن العديد من الرجال أكثر عرضة للعبء المزدوج أي العمل المدفوع الأجر مع العمل غير المدفوع الأجر، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة مشاركة الآباء في العمل غير المدفوع الأجر، مما قد يسهم في تآكل الأعراف الاجتماعية وتحقيق تقسيم أكثر مساواة بين الرعاية والمسؤوليات المنزلية ، ومن المحتمل أن يتحول العديد من الرجال إلى مقدمي رعاية أولية غير رسمية في المنازل التي تعمل فيها النساء في الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، كما أن الآباء الذين يأخذون إجازة أبوة إلى أن تعرضهم بشكل كبير للرعاية والأعمال المنزلية يمكن أن يكون له تأثير طويل الأمد على مشاركة الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

ومع ذلك، يوجد في الغالب اختلاف بين الآباء والأمهات في الاستفادة من ظروف العمل المرنة، حيث يمكن أن تؤدي مرونة العمل إلى زيادة العمل مدفوع الأجر بالنسبة الآباء بسبب قيامهم أداء أعمال إضافية، وزيادة الوقت الذي تقضيه الأمهات في رعاية الأطفال.

على الرغم من عدم وجود دليل شامل حتى الآن حول استخدام الوقت من قبل الوالدين منذ بداية الأزمة، فإن آثار كوفيد- ١٩ على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تظهر نتائج متفاوتة. هناك نمط سائد نحو إعادة إضفاء الطابع التقليدي على الرعاية في الأسرة، فمن بين السكان الذين يعملون من المنزل خلال فترة الإغلاق، فإن النساء تقضي وقتًا أطول بكثير في رعاية الأطفال وكذلك التعليم المنزلي مقارنة بالرجال.

استجابات سياسة الرعاية لجائحة كوفيد-١٩

تُظهر سياسات دعم الأسرة عدد من التدابير قائمة على أربع مكونات رئيسية هي الوقت والخدمات والموارد والبنية التحتية، والتي تساهم في معالجة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويتم تصنيف سياسات الرعاية وفقًا لذلك إلى أربع مجموعات رئيسية:

- الإجازات وترتيبات العمل المرنة (الوقت): وتشمل سياسات الإجازة للوالدين (وهي إجازة الأمومة أو الأبوة أو رعاية الطفل حسب السياق)؛ وترتيبات العمل المرنة مثل العمل عن بعد والوقت المرن الذي يضمن وقتًا للأبوة ويساعد الوالدين على التوفيق بين التزامات العمل والأسرة.

- خدمات الرعاية: وتشمل رعاية الطفولة المبكرة وسياسات التعليم التي تقدم خدمات لدعم نمو الأطفال، وخدمات الرعاية المتعلقة بتقديم الرعاية للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الخدمات الأخرى مثل الدعم النفسي والاجتماعي.

- الموارد والإعانات : تشمل العلاوات العائلية ومساعدات الأطفال التي تساهم في تغطية تكلفة رعاية الطفل، والتعويضات التي يحصل عليها الوالدين مقابل الرعاية بسبب إغلاق المدرسة ودور الحضانة، أو الإعانات المالية لأصحاب العمل الذين يمنحون العمال إجازة مدفوعة الأجر.

- البنية التحتية: يشمل ذلك البنية التحتية الاجتماعية مثل منشآت الرعاية والصحة والتعليم (مثل مراكز رعاية الأطفال ودور رعاية المسنين)، والبنية التحتية المادية مثل إمدادات المياه والطاقة التي يمكن أن تسهم في تقليل الوقت وكثافة العمالة المرتبطة بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

وتُكيّف تدابير سياسة الرعاية المُصنفة كاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ على النحو التالي:

- إجازة الوالدين (فيما يتعلق بالوقت)
- خدمات الرعاية (فيما يتعلق بالخدمات)
- الدعم المالي (فيما يتعلق بالموارد)،
- دعم المرافق (فيما يتعلق بالبنية التحتية).

وتعتبر هذه الاستجابات السياسات واعدة وأكثر صلة حيث لديها القدرة على تناول أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بشكل مباشر.

إجازة الوالدين

قدمت الدول إجازة مدفوعة الأجر لدعم مسؤوليات رعاية الوالدين العاملين أثناء إغلاق المدرسة ومنشآت رعاية الأطفال، حيث استفاد منها بشكل أساسي العاملات والعاملين في القطاع الرسمي المغطى بالتأمين الاجتماعي، وقامت العديد من الدول أيضاً بتوسيع خيارات العمل المرنة خصيصاً لمساعدة الوالدين على الجمع بين العمل والرعاية، عبر تقديم مجموعة من فرص العمل المرنة للعاملين والتي تشمل العمل عن بعد وورديات العمل المرنة وساعات العمل الأطول والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، و توفير ترتيبات العمل عن بعد لأحد الوالدين لتمكينهم من رعاية الأطفال.

خدمات الرعاية

على الرغم من إغلاق المنشآت على نطاق واسع، فقد ظلت مؤسسات الرعاية في العديد من الدول مفتوحة لتقديم دعم الرعاية لأطفال العاملين في الخدمات الأساسية. وتشمل خدمات الرعاية هذه ما يلي.

- تدابير للحفاظ على منشآت رعاية أطفال العاملين في مجال الرعاية الصحية.
- إنشاء مراكز رعاية الأطفال للعاملين في الخدمات الأساسية في عدة مناطق.
- منح حزمة الإغاثة الخاصة بتعليم الطفولة المبكرة والرعاية للعائلات إعفاءًا من الرسوم، وتقديم الدعم لمؤسسات خدمات رعاية الأطفال لإبقاء أبوابهم مفتوحة، وتقديم خدمات رعاية الأطفال المجانية للعاملين في الوظائف الأساسية.
- افتتاح دور جديدة لرعاية المسنين.

الدعم المالي

قامت العديد من الدول بدعم دخل الوالدين خلال جائحة كوفيد-١٩ من خلال التعويض النقدي عن فقدان الوظائف أو تقليل ساعات العمل، والمزايا الأسرية، وبدلات الأطفال. وبالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية للأسر والأفراد، قدمت العديد من الدول الدعم المالي للشركات التي تقدم إجازة مدفوعة الأجر أو للموظفين الذين يتحملون مسؤوليات الرعاية.

دعم المرافق

خلال جائحة كوفيد-١٩، قدمت عدد من الدول الماء والكهرباء بالمجان أو بدعم، كما أجلت دفع فواتير المرافق المنزلية أو أعفتها بشكل كامل، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى دعم أفراد الأسرة بتكاليف المرافق خلال الأزمة، كما يمكنها التخفيف من أعباء الرعاية بشكل غير مباشر، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- دعم رسوم فواتير الكهرباء والغاز والمياه للأسر.
- توفير خدمات المياه مجانًا للأسر ذات الدخل المنخفض
- إعفاء عن سداد الفواتير للمرافق، والتي تشمل الكهرباء والماء والهاتف والإنترنت.
- إعانات لفواتير المياه والكهرباء وإلغاء الغرامات المفروضة على هذه الفواتير
- تأجيل المواعيد النهائية لسداد فواتير الكهرباء والمياه لجميع المشتركين، مع تغطية هذه الفواتير للأسر المحرومة.

استنتاجات هامة:

- تم سرد تأثيرات كوفيد-١٩ على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، بالإضافة إلى الآثار غير المسبوقة التالية للأزمة، والتي من المحتمل أن يكون لها آثار بعيدة المدى على المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية وإنتاجية العمل.

- أدى الإغلاق الشامل للمدارس ومرافق رعاية الأطفال إلى زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي لا تزال تؤديها النساء في الغالب، وفي هذا السياق، برز التعليم المنزلي كمهمة جديدة يبدو أن المرأة تتولاها في المقام الأول، فمثل هذه الزيادة الحادة في مسؤوليات الرعاية والأعمال المنزلية والتعليم المنزلي هو أمر جديد، ومع ذلك فإن قيام الأمهات بتلك المهام يعزز العلاقات بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الموجودة مسبقًا.

- ولأن كبار السن أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-١٩ فقد أصبح دعم الرعاية غير الرسمية الذي يقدمونه محدوداً بشكل كبير، وعليهم الابتعاد عن أفراد أسرهم، وفي الوقت نفسه يعتمدون أيضًا على الدعم من أسرهم أو الأخصائيين الاجتماعيين، وهذا يؤدي إلى زيادة عبء العمل غير مدفوع الأجر على النساء، خاصة اللواتي يواصلن العمل أثناء جائحة كوفيد-١٩.

- أثّر كوفيد -١٩ بشكل سلبي على القطاعات التي تشهد ارتفاع نسبة عمالة الإناث، مما أدى إلى تناقص عمل المرأة مدفوع الأجر في سوق العمل وزيادة عملها غير مدفوع الأجر في المنزل. نظرًا لأن توقعات الاقتصاد والعمالة سلبية، فقد يكون هناك تداعيات أخرى على التقسيم غير المتكافئ للعمل بين الجنسين ومشاركة المرأة في القوى العاملة وفجوة الأجور بين الجنسين في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ .

كما ويمكن لأزمة فيروس كوفيد -١٩ أن تغير من توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر نحو إجراءات وتدابير أكثر مساواة، على الأقل في المدى القصير وفي ظل ظروف معينة. يمكن أن يحدث هذا في المنازل عندما:

- يكون لدى الرجال إجراءات عمل أكثر مرونة (حيث تم تنفيذها على هذا النطاق الواسع لأول مرة)
- تعمل المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩ في الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات الأساسية
- يفقد الرجال أعمالهم.
- ففي هذه الأوضاع قد يتحولون إلى مقدمي رعاية رئيسيين غير رسميين في بعض الحالات ، مما يؤدي إلى زيادة مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية.

توفر آثار جائحة كوفيد -١٩ فرصة مهمة لبناء أنظمة أكثر مرونة وشمولية وفعالية ، حيث يجب اعتبار الرعاية حقًا عالميًا ويجب وضعها في قلب جدول الأعمال الخاص بالحكومات والنقابات ، ولتحقيق هذه الغاية، يجب :

- استحداث أنظمة رعاية تشمل كلا الجنسين وذلك لتعزيز المسؤولية المشتركة بين الرجال والنساء والدولة، كما ويجب العمل على اعتمادها وتطويرها.
- كما ويجب أن تتضمن أنظمة الرعاية هذه سياسات توفر خدمات وموارد وبنية تحتية لتلبية احتياجات الرعاية المختلفة بحيث تكون عامة وشاملة وذات جودة عالية.
- لتحقيق نتائج أفضل في الحد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، يجب أن تكون هناك تدابير لسياسة الرعاية بجانب سياسات سوق العمل التي تعمل على تحسين التوازن بين العمل والحياة من أجل المساواة بين الجنسين لتمكين النساء والرجال من التوفيق بشكل أفضل بين مسؤولياتهم الوظيفية والرعاية؛ وتقليص فجوات الأجور بين الجنسين؛ وحماية حقوق العمال في كل من القطاعين المنظم وغير المنظم.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن أعمال النساء الغير مدفوعة الأجر تعد عاملًا جوهريًا يُسهم في رفاهية الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم بالإضافة إلى أنها تُشكل جانبًا مهمًا من جوانب النشاط الاقتصادي. وتعرفت الدراسة على أنواع هذا العمل، وتناولت الأطر القانونية التي شرعنت حقوق المرأة على صعيد العمل غير المأجور، وتعاملت معه كقضية من قضايا حقوق الانسان، ولم تغفل مناقشة أهمية بل وكيفية تناول المجتمع وصانعي السياسات للقضايا المتعلقة بالرعاية لها آثار مهمة على تحقيق المساواة بين الجنسين.

وبهذا الصدد، لم يغفل الاتحاد العربي للنقابات أن يؤكد هنا على أن عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي من أهم الأمور التي تؤثر على الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل، كما ويؤكد بأن لهذه الفجوة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر آثار كبيرة على قدرة المرأة على المشاركة بنشاط وفاعلية في سوق العمل ونوعية فرص العمل المتاحة لها.

أبعادا أخرى تتعلق بكيفيات تقدير المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل غير المأجور، وتقييم للحالة ولواقع عمل النساء غير المأجور في المنطقة العربية (نماذج متوفرة)، وآثار العمل غير مدفوع الأجر على النساء، وكيفيات وحلول مقترحة للتخفيف من آثار العمل غير مدفوع الأجر، كانت محل الدراسة وبعناية.

لم تغفل هذه الدراسة أن تأخذ بعين الاعتبار تاثير جائحة فايروس كورونا على العمل غير المأجور للنساء فوجدت أنها ذات تاثير كبير طال النساء. فقد ضاعفت جائحة كوفيد- ١٩ من الآثار المترتبة على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، حيث كان الوالدين الذين يعملون من المنزل يكافحون من أجل التوفيق بين مسؤوليات عملهم ورعايتهم، وذلك بسبب انخفاض المساعدات في الرعاية، سواء الرسمية من خلال مرافق الرعاية أو غير الرسمية عبر الأجداد والعائلة، وقد وقع جزء كبير من عبء العمل الإضافي هذا على عاتق النساء.

وبالنتيجة، فقد أثّر كوفيد -١٩ بشكل سلبي على القطاعات التي تشهد ارتفاع نسبة عمالة الإناث، مما أدى إلى تناقص عمل المرأة مدفوع الأجر في سوق العمل وزيادة عملها غير مدفوع الأجر في المنزل. نظرًا لأن توقعات الاقتصاد والعمالة سلبية، فقد يكون هناك تداعيات أخرى على التقسيم غير المتكافئ للعمل بين الجنسين ومشاركة المرأة في القوى العاملة وفجوة الأجور بين الجنسين في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ .

ولهذا الغرض وضعت خطط استجابة أظهرت سياسات دعم الأسرة عدد من التدابير قائمة على أربع مكونات رئيسية هي الوقت والخدمات والموارد المالية والدعم والبنية التحتية، والتي تساهم في معالجة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وفضلا عن التوصيات التي يعتقد الاتحاد العربي بنجاعة الأخذ بها على صعيد العمل الغير مدفوع الأجر لصالح النساء، فقد خلصت الدراسة إلى أن ثمة العديد من الموضوعات والقضايا التي يرى الاتحاد كذلك من الاهمية بمكان تضمينها لجدول أعمال النقابات العمالية ومن بينها الرعاية غير مدفوعة الأجر كقضية

عالمية تؤثر على النساء بغض النظر عن مستويات تعليمهن ودخلهن أو مستوى التنمية في جميع أنحاء العالم، وتوفير أدوات لقياس عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر بوصفها الأدوات الضرورية للمساعدة في تنفيذ السياسات العامة التي تعمل على تحسين حياة المرأة و لقياس الرعاية غير مدفوعة الأجر.

يضاف لما تقدم الاعتراف بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر على مستوى السياسة الوطنية، وسن تشريعات لحماية حقوق جميع العمال بما في ذلك مقدمو الرعاية في كل من القطاعين المنظم وغير المنظم، وتأمين أجور المعيشة للعاملين في مجال الرعاية بأجر، وتحسين الثقافة المؤسسية وتبني استراتيجيات وطنية منسقة لاقتصاد الرعايةن وغيرها من التوصيات التي أوردتها هذه الدراسة.

هذا المشروع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية